الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والخمسون

الجلسة العامة ٤٠
الأربعاء، ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد ديديير أوبيرتي ..... (أوروغواي)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

البند ١١ من جدول الأعمال

تقرير مجلس الأمن A/53/2

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أعطي الكلمة لرئيس مجلس الأمن سعادة السير جيريمي غرينستوك ليعرض تقرير مجلس الأمن.

السير جيريمي غرينستوك (المملكة المتحدة) رئيس مجلس الأمن (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني، سيدي، أن أدعى لمخاطبة الجمعية العامة تحت رئاستكم وأن أحذو حذو كثير من الشخصيات المرموقة التي سبقتني من طائفة متنوعة من الدول الأعضاء، بما فيها بلدي، فأقدم التقرير السنوي لمجلس الأمن الذي يغطي الفترة من ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٧ إلى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٨.

لا يزال أعضاء مجلس الأمن يولون اهتماما كبيرا لإعداد وتقديم هذا التقرير السنوي في الوقت المناسب وفقا لأحكام المادتين ١٥ و ٢٤ من الميثاق. وأسوة بالسنوات السابقة أرسل مشروع التقرير إلى جميع الأعضاء واعتمد في جلسة عامة لمجلس الأمن. وحرص أعضاء مجلس الأمن أيضا على أن يقدم التقرير إلى الجمعية العامة في وقت مناسب قبل بدء المناقشة العامة في ٢١ أيلول/سبتمبر. وأعضاء المجلس مدينون لأمانة مجلس الأمن للعمل الشاق والطريقة المهنية التي أسهمت بها في وضع هذا التقرير، ولجهودها المستمرة على مدار السنة فيما يتصل بمسائل أخرى عديدة.

يتبين من التقرير السنوي لهذه الفترة أن مجلس الأمن شهد سنة نشطة أخرى، وهذا في حد ذاته ليس دليلا على الإنتاجية العالية، ولكنه بالأحرى يعكس المشاكل العديدة المتصلة بصون السلم والأمن الدوليين التي كان على المجلس أن يتصدى لها. وخلال الفترة قيد الاستعراض عقد المجلس أكثر من ١٠٠ جلسة رسمية واتخذ ٦١ قرارا وأصدر ٤١ بيانا رئاسيا. ولا تزال موضوعات المسائل المعروضة على المجلس واسعة النطاق كالمعتاد. وقد شغلت الحالة في أفريقيا كثيرا من وقت المجلس واعتبرت في حد ذاتها بندا عاما. ولكن يتبين من تقرير المجلس الذي يسجل النظر في المسائل الناشئة أيضا في آسيا وأوروبا ومنطقة وسط وجنوب المحيط الهادئ وأمريكا الوسطى أن مسائل السلم والأمن ليست قاصرة على منطقة جغرافية واحدة. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن المجلس نظر في بعض جوانب السلم

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال شهر من تاريخ عقد الجلسة إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

والأمن من منظور عالمي، مثل النظر في توفير الحماية للمساعدة الإنسانية للاجئين وغيرهم من حالات النزاع، ودور الشرطة المدنية، والجوانب الأخرى لعمليات صون السلم. وأثق في أن المناقشة التي ستدون اليوم في الجمعية العامة، والتي تعتبر حدثا هاما كجزء من عملية الحوار بين الجمعية العامة ومجلس الأمن، لن تتناول مجرد التاريخ والإحصاءات، ولكنها ستتناول أيضا مضمون بعض هذه القضايا.

واسمحوا لي أن أعلق على شكل وتكوين هذا التقرير حتى أبين حدوث بعض التطورات الهامة بالمقارنة مع التقارير السابقة. لقد عني أعضاء مجلس الأمن عناية فائقة بضرورة تعزيز الشفافية في المجلس، وهو مفهوم لا ينطبق فقط على الطريقة التي يضطلع بها المجلس بعمله؛ ولكن أيضا على الطريقة التي يتم بها الإبلاغ عن أعمال المجلس وتدوينها. لقد كان من شواغل عدد كبير من أعضاء المنظمة منذ زمن بعيد أن يتعزز الطابع التحليلي لهذا التقرير. واستجابة لهذه الشواغل وضع رئيس مجلس الأمن مبادئ توجيهية جديدة لمضمون التقرير في مذكرة مؤرخة ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٧ (S/1997/451). وينعكس هذا المقرر لأول مرة في التقرير المعروض علينا اليوم.

ووفقا لهذا المقرر سيلاحظ الأعضاء أن تقرير هذا العام يتضمن، كمعلومات أساسية، قائمة تصف مقررات المجلس وقراراته والبيانات الرئاسية للمجلس في فترة السنة السابقة للفترة التي يغطيها التقرير. وبالنسبة للفترة من ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٧ إلى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٨ التي يغطيها التقرير، يتضمن التقرير الآن، بالنسبة لكل بند موضوعي تناوله المجلس، وصفا زمني التسلسل لنظر المجلس في المسألة مدار البحث، والإجراءات التي اتخذها المجلس بشأن ذلك البند، بما في ذلك وصف للمقررات والقرارات والبيانات الرئاسية، وقائمة بالرسائل الواردة إلى المجلس وتقارير الأمين العام. كما يتضمن بيانات وقائعية بشأن تواريخ الجلسات الرسمية والمشاورات غير الرسمية، التي نوقشت فيها المواضيع ومعلومات تتعلق بعمل الأجهزة الفرعية للمجلس بما فيها لجان الجزاءات، ومعلومات تتعلق بوثائق المجلس وأساليب عمله وإجراءاته، والمسائل التي وجه إليها انتباه المجلس ولم تناقش في المجلس خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتتضمن التذييلات الآن النصوص الكاملة لكل القرارات والمقررات والبيانات التي اعتمدها المجلس أو صوت عليها خلال هذه الفترة، ومعلومات من الاجتماعات المعقودة مع البلدان المساهمة بقوات. وخلاصة القول إن الهدف من هذه التغييرات هو أن يكون التقرير أكثر شمولا وأيسر استعمالا، وأن يضع سجلا تفصيليا لعمل المجلس خلال السنة السابقة.

وثمة تطور آخر مهم يتمثل في أن التقرير يشتمل لأول مرة على تقييمات موجزة لأعمال المجلس، أعدها الممثلون الذين أكملوا مهامهم في رياسة مجلس الأمن. وقد أعدت هذه التقييمات من جانب كل رئيس على مسؤوليته الخاصة على الرغم من أنها أعدت في أعقاب مشاورات مع أعضاء المجلس الآخرين في الشهر الذي ترأس فيه كل منهم جلسات المجلس. وهذه التقارير، بهذه الصفة، لا تمثل آراء المجلس، فمن الطبيعي أن يعكس كل تقرير في بعض جوانبه التصورات الشخصية لكل رئيس. بيد أن أعضاء المجلس يعتقدون أن هذا النهج الجديد نهج مفيد ويوفر تبصرا مفيدا في مضمون عمل المجلس على مدار السنة.

وعلى الرغم من أن تقرير مجلس الأمن، لهذه الأسباب، يعتبر أكثر شمولا من تقارير الأعوام السابقة، فإنه يتعين علي أن أذكر أنه ليس المقصود أن يكون التقرير بديلا عن السجلات الرسمية لمجلس الأمن التي توفر بيانا أكثر موضوعية لمداولات المجلس. وينبغي أن نقرأ التقرير لأغراض هذه المناقشة في الجمعية العامة، مقترنا بالوثائق الرسمية الأخرى للمجلس، التي يعتبر التقرير دليلا لها.

أخيرا، سيدي الرئيس، أود أن أؤكد لكم ولجميع أعضاء هذه الجمعية أن أعضاء مجلس الأمن سيستمعون باهتمام إلى المناقشات التي ستدور اليوم. وكما حدث في السنوات الماضية، يقدر أعضاء المجلس هذه الفرصة التي سنحت لإقامة هذا الحوار وسيمعنون النظر في النقاط التي سوف تثار فيه.

السيد كاستروب (المانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): للمرة الثالثة والخمسين يقدم مجلس الأمن تقريره السنوي إلى الجمعية العامة. وكما حدث في السنوات الماضية ترحب المانيا بهذا العرض. وهذا التقرير جاء نتيجة لجهود ضخمة قام بها موظفو الأمانة العامة ليقدموا إلى أعضاء الجمعية العامة أكثر من مجرد فكرة أولية عن عمل مجلس الأمن والموضوعات التي تناولها المجلس في الفترة ما بين حزيران/يونيه ١٩٩٧ وحزيران/يونيه ١٩٩٨. واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر جميع الذين

شاركوا في هذا المسعى الذي يستغرق بطبيعته وقتا طويلا.

وفي الوقت نفسه، يبدو أن التقرير يدل دلالة قوية على أن الأمر يقتضي قدرا من الجهود أكبر بمراحل، لتحقيق إصلاح شامل للمنظمة. وبالطبع، يعرف الجميع أن تقرير مجلس الأمن ما هو إلا عنصر واحد من الإصلاح الشامل المطلوب تحقيقه بشدة وإلحاح في مجلس الأمن. واسمحوا لي أن أتوسع في هذه النقاط بمزيد من التفصيل، وبالترتيب الآتي: أولا عبء العمل على المجلس وفعالية المجلس؛ وثانيا العناصر الابتكارية في تقرير هذه السنة؛ وثالثا ضرورة استهداف تدابير إصلاحية أكثر شمولا.

فيما يتعلق بعبء عمل مجلس الأمن وفعاليته، يعكس التقرير عبء العمل الضخم الذي وقع على عاتق المجلس خلال الأشهر الاثني عشر السابقة. وقد ذكر الأعداد رئيس مجلس الأمن من ضمن أمور أخرى، فأنشطة مجلس الأمن التي يغطيها التقرير تشمل مجالات واسعة من النزاع، معظمها في أفريقيا وإن لم تكن كلها مقصورة عليها. إن يوغوسلافيا السابقة، وجورجيا، وطاجيكستان، وردت كذلك في جدول الأعمال، كما وردت أيضا بلدان آسيوية مثل أفغانستان وكمبوديا. ويستعمل التقرير أكثر من ٣٠٠ صفحة لتغطية هذه المسائل وغيرها، بالإضافة إلى ٤٨ صفحة تعكس التقييمات الشهرية التي قام بها رؤساء المجلس المتعاقبون. وكل هذه الصفحات معا تمثل مجموعا يزيد ٦٠ صفحة عن تقرير العام السابق. وبعبارة أخرى فإن التقرير، الذي يبدو أن صياغته تستغرق قدرا كبيرا من الوقت والجهد، قد كبر مرة أخرى إلى حد كبير.

والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن هو: كم واحدا منا قرأ كل صفحة من التقرير أو على الأقل قرأ أجزاء كبيرة مختارة منه. لا شك في أن التقرير له محاسنه بوصفه وثيقة مرجعية. غير أن هناك مسألة تظل قائمة، وهي هل من الممكن كتابة هذا التقرير بطريقة أشمل وأكثر فعالية، وأقل استهلاكا للوقت والورق.

وأود الآن أن أعالج العناصر الابتكارية في تقرير هذا العام. لا شك في أن العناصر الابتكارية في تقرير هذا العام هي التقييمات الشهرية لعمل المجلس، التي أدرجت كضميمة للتقرير. إن هذه التقييمات تمثل استجابة مجلس الأمن لطلبات وضع تقرير أكثر تحليلا، وهي طلبات أبديت مرارا في الماضي من ألمانيا وكثير من البلدان الأخرى. وإدراج هذه التقييمات جدير بالثناء الكبير، فهو جهد جديد لإضافة نفخة حياة تدب في ممارسة روتينية، وقد كانت له بداية بطيئة نسبيا، أسوة بما يحدث بالنسبة لكثير من الجهود الجديدة. وتود ألمانيا أن تشجع جميع الرئاسات القادمة للمجلس على أن تكون، بقدر الإمكان، متفتحة، ومستعدة لتقديم البيانات ولتحليل الأحداث، إذ يبدو من الصعب وجود أي طريقة أخرى لتحليل كامل، إلا من خلال تقييمات فردية.

ولاحظت ألمانيا، مع التقدير، تقديم التقرير في وقت مبكر، يوم ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨.

وأود الآن أن أعلق على ضرورة استهداف اتخاذ تدابير إصلاحية أكثر شمولا. إن التقرير يبلغ أعضاء الجمعية العامة عن العمل الذي قام به مجلس الأمن في الماضي. ويود وفدي أن يرى تحسينا في هذه البيانات، وأن يرى مشاركة تحدث ليس بعد وقوع الأحداث ولكن إبان وقوعها. وبالإضافة إلى المناداة بمنهجية عمل أكثر شفافية، ترى ألمانيا بقوة أن تشكيل مجلس الأمن ينبغي تغييره. إن العضوية الحالية لم تعد متمشية وواقع العالم. والاقتراح الأساسي والشامل لإصلاح مجلس الأمن، الذي قدمه الرئيس السابق للجمعية العامة، السيد غزالي إسماعيل، لا يزال، في رأي كثير من الوفود، أساسا بناء لمزيد من المناقشات.

إن الإصلاح لا يتكون من أوراق ووثائق، مهما كانت كتابتها جيِّدة السَبْك. فهناك، للمرة الأولى، فرصة لإجراء إصلاح حقيقي وكامل لمجلس الأمن، الذي لم يعد، في تشكيله الحالي، قادرا على الوفاء بتوقعات الدول الأعضاء، فضلا عن توقعات المجتمع الدولي والجمهور. إن الأمم المتحدة تستطيع أن تعتمد على ألمانيا وعلى التزامنا النشط خلال هذه الدورة، للعمل في مصلحة المنظمة كلها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أود أن أقترح إغلاق قائمة المتحدثين في هذا البند الساعة ١٢ ظهر اليوم. فإذا لم يكن هناك اعتراض على هذا النهج، سأعتبر أن الجمعية العامة توافق على هذا الاقتراح.

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): لذا أطلب من الممثلين الذين يودون المشاركة في مناقشة هذا البند أن يسجلوا أسماءهم على القائمة في أقرب وقت ممكن.

السيد هاشمي (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أشكر الممثل الدائم للمملكة المتحدة، رئيس مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، على تقديمه تقرير مجلس الأمن. وأود بصفة خاصة أن أشكره على التقديم الشفوي الموجز والهادف، الذي قدمه توا، والذي يضع التقرير في سياقه الصحيح، مما يوفر إطارا لمناقشة متعمقة لهذا الموضوع.

إن وفدي يلاحظ أن التقرير الحالي هو أول تقرير يقدمه مجلس الأمن إعمالا للإجراءات التي بادر المجلس إلى اتخاذها في حزيران/يونيه ١٩٩٧، والرامية إلى تعزيز الطبيعة التحليلية للتقرير. ويرى وفدي أن التقرير ينطوي على تحسين كبير بالقياس إلى التقارير التي قدمها المجلس في الماضي. فشكله المعدل، والتنظيم الأكثر رشدا لمضمونه، قد أسهما في تيسير قراءته بصفة عامة. ونحن نثني بصفة خاصة على الخطوط العريضة للتقرير، التي كانت أكثر تنظيما، وتتضمن مجموعة من ثلاث عناوين فرعية تعطي بيانات خلفية موجزة، ولكنها مفيدة، عن الموضوعات التي عالجها المجلس، وعن نظر المجلس فيها فعلا، ووصفا للرسائل التي تلقاها المجلس خلال الفترة التي يتناولها الاستعراض. أما من حيث تغطية التقرير لمقررات المجلس، فنجد التقرير أكثر وصفا، مما يجعله أداة تحليلية هامة، وضرورية جدا للدول الأعضاء التي ليست أعضاء في المجلس.

وهناك تغيير مبتكر في شكل التقرير يعتبره وفدي مفيدا بشكل خاص، هو تقييم عمل المجلس من قبل رئيسه في كل شهر وبناء على مسؤوليته الشخصية. فإذا كانت هذه التقييمات لا تشكل الآراء الجماعية للمجلس ككل فهي إنما تعد بعد مشاورات مع أعضاء المجلس وتعطي صورة هامة لعمل المجلس خلال شهر معين. وعموما فهذه التقييمات المكتوبة بأسلوب متوازن وموضوعي وغير مثير للجدل، تتضمن ملاحظات وتعليقات هامة ومفيدة من رئيس المجلس خلال الشهر المعني، تتعلق بأعمال المجلس وخاصة بالنسبة لتحسين طرائق العمل في المجلس وإسهام كل رئيس في ذلك الاتجاه. ولذلك فإن وفدي يشجع على استمرار إجراء هذه التقييمات الرئاسية التي نأمل أن يتواصل تحسينها في المستقبل.

ويود وفدي أن يشيد بالمجلس لمواصلة استعداده للمزيد من الانفتاح والشفافية في أعماله استجابة للرغبة المعلنة من الدول الأعضاء، غير الأعضاء في المجلس. وهذا الانفتاح الجديد يظهر في زيادة تدفق وتقاسم المعلومات مع الدول غير الأعضاء في المجلس، إما من خلال إتاحة مشاريع القرارات في وقت مبكر أمام الدول المهتمة من أعضاء المنظمة، وإما من خلال الجلسات الإعلامية المنتظمة أو أحيانا اليومية التي ينظمها رئيس المجلس، وإما من المناقشات الرسمية أو العامة. فعن طريق هذا الانفتاح لا تضطر الدول الأعضاء التي ليست أعضاء في المجلس الى الاعتماد على الرواية الصحفية للمناقشات والقرارات التي يتخذها المجلس، كما كان الحال بدرجة كبيرة في الماضي. وقد يسر هذا بقدر هائل أعمال البعثات الدائمة المهتمة في إعداد تقاريرها الى حكوماتها، وأسهم الى حد بعيد في تحسين صورة المجلس ومصداقيته أمام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

ونعرب عن امتناننا بوجه خاص لأعضاء المجلس لعقدهم خلال فترة رئاستهم جلسات إعلامية للدول غير الأعضاء تعقب مباشرة انتهاء المشاورات غير الرسمية للمجلس. وهذه الجلسات مفيدة بوجه خاص للدول الأعضاء المعنية التي تتابع القضايا عن كثب، والتي ينتظر منها أن تشارك في المناقشات الرسمية التي تلي أحيانا هذه المشاورات غير الرسمية. ونود أن نشيد بالجودة العالية للجلسات الإعلامية التي يعقدها رؤساء المجلس، بالمقارنة بما سبق، ومن ثم بنسبة الحضور المتزايدة بشكل ملحوظ في هذه الجلسات. وينبغي أن أضيف أن الدول من غير أعضاء المجلس ترى فائدة بالقدر نفسه في الممارسة المعتادة بالإعلان في يومية الأمم المتحدة عن القضايا المقرر النظر فيها في المشاورات غير الرسمية في إطار بند جدول الأعمال المعنون "مسائل أخرى".

وبالنسبة للجانب الموضوعي من عمل المجلس فإن وفدي يود أن يتطرق الى بضع قضايا يعتبرها هامة وبالذات فيما يتعلق بالجزاءات وبحفظ السلام. فبالنسبة لمسألة الجزاءات، يسلم وفدي بأنها أداة مشروعة للإنفاذ منصوص عليها في الميثاق وتفيد في أغراض محددة، ولكننا نود تأكيد النقطة التي أثرناها في الجمعية العامة وهي أنه ينبغي أن تكون الجزاءات الملاذ الأخير عندما تفشل جميع السبل الأخرى. ولا يجب أن تفرض إلا في حالات الضرورة المطلقة. وينبغي أن تكون لها أهداف وبارامترات محددة، وأن توجه بشكل واضح، مع أطر زمنية

محددة وآليات استعراض مناسبة على أساس تقييم عادل وموضوعي لآثار الجزاءات وفعاليتها.

وهذه مسألة هامة لكي تكفل مصداقية المجلس، لأنه بينما يمكن اتخاذ قرارات فرض الجزاءات الاقتصادية أو العسكرية أو المالية أو الدبلوماسية بسهولة عن طريق اعتماد المجلس لقرار بسيط، فإن تنفيذها يثير عادة عددا كبيرا من المشاكل للمجتمع الدولي بما في ذلك دول الجوار. إذ يمكن للجزاءات أن تستغرق وقتا طويلا للغاية لتؤتي ثمرتها، بل إن هذا هو ما يحدث في العادة. وهي يمكن أن تسبب آثارا جانبية سلبية هائلة تصيب المدنيين الأبرياء بلا جريرة ومنهم النساء والأطفال والمسنون والعجزة، في الدول المستهدفة وفي غيرها، قبل أن تحقق أهدافها. وما لم يتوخ فيها العدل وما لم تنفذ الجزاءات بفعالية مع التأييد القوي والثابت من المجتمع الدولي فإنها قد تثير التحدي وبالتالي تقوض سمعة ومصداقية الأمم المتحدة ذاتها.

ولذا فمن المهم في هذا الصدد أن يلقي المجلس نظرة ثاقبة على استخدام وممارسة الجزاءات بهدف تأمين تنفيذها بفعالية وحكمة لصالح تأمين استمرار الدعم الدولي لها. ومن المهم بوجه خاص ألا ينظر الى الجزاءات بوصفها أدوات عقابية في أيدي عضو أو عضوين بالمجلس يصممان على معاقبة بلد أو بلدان معينة لا يكنان لها ودا. ومن الخطوات الأخرى في الاتجاه الصحيح في هذا الصدد زيادة تحسين طرائق عمل وممارسات لجان الجزاءات المختلفة بأن يكون ذلك مثلا عن طريق زيادة الشفافية في إجراءات عملها وزيادة تيسير حصول الدول من غير أعضاء المجلس على المعلومات وزيادة التشاور مع الدول المتأثرة. كذلك يود وفدي أن يشجع رؤساء لجان الجزاءات على تنفيذ ممارسة عقد جلسات إعلامية شفوية عقب كل اجتماع، بالطريقة نفسها التي يتبعها رئيس مجلس الأمن عقب مشاورات المجلس غير الرسمية.

ومن المهم كذلك أن ينظر المجلس بمزيد من التعمق في مبدأ "الغرض المزدوج" الذي تعتمده لجان الجزاءات، وخاصة عندما يطبق المبدأ في سياق الطلبات ذات الاعتبارات الإنسانية. والسبب في هذا أن معظم السلع الضرورية لبقاء الإنسان تكون لها بعض الاستعمالات العسكرية. ويضاف الى هذا أنه لما كانت الجزاءات العسكرية والاقتصادية تفرض في الغالب دفعة واحدة فمن العسير على المجلس من الناحية السياسية أن يرفع الجزاءات الاقتصادية بينما يبقى على الجزاءات المتعلقة بالناحية العسكرية.

وفيما يتعلق بحفظ السلام فمما يسر وفدي الطريقة التي تستفيد بها عمليات حفظ السلام فائدة كبيرة من الدروس المستفادة من التجارب السابقة. وباعتبار ماليزيا واحدة من البلدان المساهمة بالقوات فمن دواعي غبطتها بالقدر نفسه زيادة وانتظام التفاعل بين المجلس والبلدان المساهمة بالقوات. وهذا يسهم بقدر غير قليل في زيادة وعي وتقدير الحكومات المعنية لمشاكل ومتطلبات حفظ السلام. وهو يفيد أيضا في توليد الدعم المستمر من الدول الأعضاء في المنظمة لعمليات حفظ السلام تلك، الجارية حاليا والتي تجري في المستقبل. ومن المهم في هذا الصدد أن تعوض البلدان المساهمة بالقوات في الوقت المناسب - ومن هنا تأتي أهمية أن تسدد جميع الدول الأعضاء مساهماتها في عمليات حفظ السلام في وقتها وبالكامل وبلا شروط.

ويلاحظ وفدي زيادة اعتماد الأمم المتحدة على الشركاء الإقليميين في إدارة المنازعات الإقليمية، بما في ذلك القيام بعمليات حفظ السلام. ولئن كان تقسيم العمل هذا وتقاسم الموارد هو الشيء المناسب خاصة في وقت القيود المالية الصارمة من جانب المنظمة، فمن المحتم أن تحدد في هذا العمل خطوط واضحة للسلطة والمسؤولية والاتصال بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية المعنية. ومن المهم في الوقت نفسه أن يكفل عدم التخلي في جميع هذه الجهود عن الدور الرئيسي والحاسم للأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، في صون السلم والأمن الدوليين، حسبما يتوخاه الميثاق.

وما من منكر للدور الرئيسي والحاسم لمجلس الأمن في صون السلم والأمن الدوليين. ومع هذا فمن المهم في اضطلاعه بأعماله أن يتوافر له الدعم القوي والمستمر من المجتمع الدولي بغية كفالة مشروعية قراراته في عيون الدول غير الأعضاء في المجلس التي تجلس في الخارج ولا تشترك في مناقشاته. وبقدر ما يسهم هذا التقرير السنوي لمجلس الأمن في زيادة الفهم والتأييد لأعمال المجلس فإن وفدي يثني عليه بحرارة. وبما أن تحسين طرائق عمل المجلس عملية جارية فإن وفدي يتطلع الى تحسين التقارير عن أعمال المجلس المقدمة الى الجمعية العامة، بما في ذلك بقدر الإمكان، تقديم تقارير خاصة وفق ما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة.

السيد باوليس (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود بادئ ذي بدء، أن أشير إلى أن نيوزيلندا، بالنسبة للمسائل المتصلة بأساليب عمل مجلس الأمن، والمسائل المتعلقة بالشفافية بوجه خاص، تتمتع بالإبقاء على تنسيق وثيق مع وفد الأرجنتين. وقد أبلغني هذا الوفد أنه يؤيد البيان الذي سأدلي به. وأود في البداية أيضا، أن أنضم إلى الممثل الدائم لماليزيا في توجيه الشكر إلى رئيس مجلس الأمن على عرضه تقرير المجلس هذا الصباح.

في إطار هذا البند، يحاول مجلس الأمن أن يفي بحق الجمعية العامة في أن تكون على علم بالتدابير التي بت فيها المجلس، أو اتخذها، لصون السلم والأمن الدوليين أثناء الفترة قيد الاستعراض. فهذا المطلب وارد في المادة ١٥ وفي الفقرة ٣ من المادة ٢٤ من الميثاق. وهو ينبع من الطبيعة الأساسية للعلاقة بين الجهازين، والتي تقضي بأن يتصرف مجلس الأمن باسم العضوية الكاملة الممثلة في هذه الجمعية العامة.

والتقرير الحالي لمجلس الأمن، الوارد في الوثيقة A/53/2، يعرض القضايا الهامة العديدة التي عرضت على المجلس والإجراءات التي اتخذها، في الفترة من ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٧ إلى ١٥ حزيران/يونيه من هذا العام. وإذا كان لي أن أبدأ بالانغماس قليلا في نزعة أنانية بعض الشيء، فلعلي أشير إلى مسألة كان لها مغزى خاص في نظر وفد بلدي، وهي نظر مجلس الأمن في دور للأمم المتحدة في بوغانفيل ببابوا غينيا الجديدة، وفقا لما دعا إليه اتفاق السلام الموقع في جامعة لينكولن بنيوزيلندا، في كانون الثاني/يناير من هذا العام. ونحن ممتنون لأعضاء مجلس الأمن الذين أولوا المسألة اهتماما خاصا، وأسهموا في النتيجة الإيجابية التي أدت إلى إنشاء مكتب سياسي صغير للأمم المتحدة في بوغانفيل لرصد عملية السلام.

وعلى الصعيد الميداني الأوسع، يسجل التقرير كيف كرس المجلس قدرا كبيرا من الجهود على امتداد السنة الماضية للحالة في أفريقيا بما في ذلك نظره في التقرير القيم الذي قدمه الأمين العام عن "أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها". وفي ضوء أهمية الموضوع كان عدد كبير جدا من الوفود ممثلا في الاجتماع العلني الذي عقده المجلس يوم ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٨، والذي تكلم فيه العديد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وغير الأعضاء في مجلس الأمن. وبعد ذلك، اتخذ المجلس القرار ١١٧٠ (١٩٩٨) الذي تضمن، في جملة أمور، إنشاء فريق عامل مخصص لتقرير الأمين العام.

وأود أن أشير أيضا إلى الدور الحاسم الذي قام به مجلس الأمن، من خلال اتخاذ القرار ١١٧٢ (١٩٩٨)، بإعطاء مضمون لإدانة المجتمع الدولي للتجارب النووية التي أجرتها الهند وباكستان في أيار/مايو من هذا العام. إلا أن ارتياحنا بهذه النتيجة، للأسف، تكدر بعض الشيء، بالعدد القليل نسبيا للحاضرين في الجلسة العلنية التي عقدت يوم السبت ٦ حزيران/يونيه، والتي اتخذ فيها القرار. وكان السبب في ذلك يعزى، إلى حد بعيد، إلى حقيقة أن الإخطار بامكانية عقد جلسة السبت هذه، لم يرسل بالفاكس إلى البعثات إلا بعد وقت طويل من إغلاق مكاتب العمل يوم الجمعة ٥ حزيران/يونيه. وقد سُجل في بعثة بلدي أن هذا الفاكس ورد بعد منتصف الليل بساعات. ولست أدري كم عدد البعثات التي يؤرقها ضميرها الحي فتظل تعمل حتى هذه الساعة في ليلة يوم جمعة.

وأود أن أضيف أن العديد من الدول الأعضاء غير الأعضاء في مجلس الأمن، التي استطاعت أن تشارك في جلسة يوم ٦ حزيران/يونيه، زاد شعورها بالقلق عندما شرع المجلس في اعتماد القرار ذي الصلة قبل السماح لها بالتكلم.

ومع ذلك، وإذ أنتقل إلى التقرير في حد ذاته، أقول إن تقرير هذا العام يحوي بعض التحسينات الملحوظة التي نود أن نقر بها. ومن دواعي سرورنا الخاص أن الوثيقة A/53/2 تضمنت، في شكل إضافة، التقييمات الشهرية التي صدرت عن رؤساء المجلس السابقين. الأمر الذي يمثل خطوة مشجعة نحو مزيد من الشفافية. ذلك أن تقييمات الرؤساء السابقين تسهم إسهاما هاما في فهمنا للاعتبارات التي اهتدى بها المجلس في عملية اتخاذ القرارات. وهي تسمح لنا، نحن عامة الأعضاء، بإلقاء لمحة خاطفة على العالم المغلق الذي تجري فيه مشاورات المجلس غير الرسمية، والذي تصنع فيه معظم قرارات المجلس في واقع الأمر.

ويسرنا أيضا أن نرى تقرير هذا العام يعود إلى الممارسة التي اعتاد أن يخبرنا فيها بعدد المشاورات غير الرسمية التي يعقدها المجلس بكامل هيئته بشأن كل مسألة تطرح عليه. وكما عقّب زميلي ممثل الأرجنتين في هذه المناسبة بالذات في العام الماضي، فإن عدد

المشاورات غير الرسمية التي يعقدها المجلس ليس مجرد مسألة نافلة أو سطحية، بل على العكس، وأقتبس من كلماته،

"هذه المعلومات تعطي غير الأعضاء فكرة عن مدى إدارة أعمال المجلس بإجراءات لا سجل لها على الإطلاق".(A/52/PV.39، ص ١١).

وسوف نتكلم بمزيد من التفصيل عن أساليب عمل المجلس على وجه التحديد، في إطار البند ٥٩ "مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة". وقد طرحت وفود عديدة في السنوات الأخيرة، سواء أثناء عملها في مجلس الأمن أو في إطار الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن، أفكارا مفيدة لتحديث المجلس. وكانت بدايات تعاوننا مع الأرجنتين ترجع إلى عام ١٩٩٤ عندما كنا نعمل معا في مجلس الأمن. ونتمنى للأرجنتين ولأعضاء المجلس الأربعة الآخرين المنتخبين حديثا - كندا وماليزيا وناميبيا وهولندا - كل النجاح في الجهد المتواصل لجعل المجلس أكثر ديمقراطية وأكثر قابلية للمساءلة.

إن بعض الاقتراحات التي كانت تطرح بين وقت وآخر لإجراء تحسينات، ترسخت جذورها مع مرور الزمن، كما يوضح هذا التقرير. ولكن الممارسة، كما هو الحال دائما بالنسبة لأفكار طيبة لا حصر لها، يمكن أن تكون قاصرة عن تحقيق المبدأ. ويبدو لوفد بلدي أن لب المشكلة يكمن في الخلل القائم بين عدد الجلسات العلنية التي يعقدها المجلس وبين لجوئه الأكثر تواترا إلى المشاورات غير الرسمية التي يعقدها بكامل هيئته لاتخاذ القرارات. ومن البديهي أن الاحتماعات التي تعقد سرا يمكن أن تكون مفيدة في بعض الأوقات. غير أنه ما كان ينبغي السماح لها بأن تصبح أسلوب العمل العادي لأي جزء من أجزاء هذه المنظمة.

وكما ذكَّرنا أ. م. روزنتال كاتب المقال بصحيفة "نيويورك تايمز"، في ٦ آذار/مارس من هذا العام في قطعة أدبية قوية عنوانها "المجلس السري"، فإن الأمر لم يكن دائما على هذا الحال. فالأغلبية العظمى من الجلسات كانت في الواقع تعقد علنا إبان السنوات العشرين الأولى بعد إنشاء المنظمة. وآنئذ، كان بإمكان أعضاء المجلس أن يجتمعوا سرا، وقد فعلوا ذلك، ولكن، وكما يلاحظ السيد روزنتال،

"كان الغرض من ذلك إجراء بعض المناقشات الهادئة، وليس حجب العمل الحقيقي عن عامة الناس".

لقد كانت الجلسات العلنية حافزا على وجود قدر كبير من الاهتمام العام بالأمم المتحدة، وهو شيء تمس حاجتها إليه هذه الأيام، على الرغم من الجهود الرائعة التي يبذلها أميننا العام بشأن دائرة المشاهير ومآدب جمع الأموال - وهي بالطبع جهود نعجب بها جميعا ونؤيدها.

والواقع أننا جميعا هنا محظوظون حقا لأننا نعيش في عصر أصبح فيه الوصول إلى المعلومات أعظم مما كان عليه في أي وقت مضى. فهو الركن الأساسي للديمقراطية، وأحد الآثار الايجابية بحق الناتجة من العولمة. وعندما يتعلق الأمر بقضايا السلم والأمن الدوليين، يريد الناس في كل مكان في العالم أن يكونوا على علم بما يفعله دبلوماسيوهم وحكوماتهم نيابة عنهم. ومن ثم، يبدو لي من دواعي القلق البالغ أن مجلس الأمن ما زال يتشبث بعادة التكتم في الجزء الأعظم من عملية صنع القرارات فيه، في وقت يتضح فيه بكل جلاء أن التيار يتسارع في الاتجاه المضاد.

السيد فالديفييزو (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): اسمحوا لي في البداية أن أعرب عن امتناني لرئيس مجلس الأمن على تقديمه للتقرير الذي يشمل الفترة من ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٧ إلى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٨، والوارد في الوثيقة A/53/2.

فالفقرات ١٠ إلى ١٧ من ميثاق الأمم المتحدة تشير إلى وظائف الجمعية العامة وسلطاتها. وتتلقى الجمعية العامة، عملا بالمادة ١٥، تقارير سنوية وأخرى خاصة من مجلس الأمن وتنظر فيها، وبالمثل، ينص الميثاق، في الفقرة ٣ من المادة ٢٤، على أن يقوم مجلس الأمن برفع تقارير سنوية وأخرى خاصة، إذا اقتضى الحال، إلى الجمعية العامة لتنظر فيها.

ويقدر هذان الحكمان علاقة بالغة الأهمية لأداء الأمم المتحدة، وهي علاقة تعبر عن أن مجلس الأمن، عندما يتصرف وفقا للميثاق، فإنه يفعل ذلك باسم الدول الأعضاء. وفي الوقت نفسه، هناك جهاز داخل المنظمة، وهو الجمعية العامة، تمثل فيه جميع الدول الأعضاء، وهو مكلف بولاية واسعة النطاق تشمل مختلف القضايا والمسائل ضمن إطار الميثاق.

وبالإضافة إلى ذلك، فمما يدعم أهمية تقرير المجلس إلى الجمعية العامة أن الميثاق يشير في الفقرة ١ من المادة ١٥ إلى تقرير المجلس على نحو منفصل، بإبرازه وتمييزه عن التقارير الأخرى التي تقدمها الأجهزة الأخرى للأمم المتحدة إلى الجمعية العامة والمشار إليها في الفقرة ٢ من المادة نفسها.

ونرى أن من الملائم أن نقدم بيانا موجزا للخطوات التي اتخذتها الجمعية العامة بغية دعم العلاقة التي يقيمها الميثاق بين الأجهزة الرئيسية للمنظمة، وخاصة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن، بأساليب مختلفة، منها نظام التقارير.

ويشير قرار الجمعية العامة ٢٣٣/٤٧ لعام ١٩٩٣ إلى أن المنظمة تقوم على مبدأ المساواة في السيادة بين الدول، وأن الجمعية العامة هي الجهاز الرئيسي الوحيد للأمم المتحدة الذي يتألف من جميع أعضاء الأمم المتحدة والذي تتاح فيه لكل دولة عضو فرصة متكافئة للمشاركة في عملية صنع القرار. وفي منطوق القرار، تشجع الجمعية العامة الدول الأعضاء على المشاركة بفعالية في المناقشة الموضوعية المتعمقة لتقارير مجلس الأمن والأجهزة الرئيسية الأخرى للأمم المتحدة وفي النظر فيها، بغية الوفاء بالأحكام ذات الصلة من الميثاق.

ويدعو القرار ٢٦٤/٤٨ لعام ١٩٩٤، رئيس الجمعية العامة إلى اقتراح سبل ووسائل ملائمة لتيسير قيام الجمعية العامة بمناقشة متعمقة للمسائل التي تتناولها تقارير مجلس الأمن.

وحدث تطور ملحوظ في العملية التي بدأت في القرارين المشار إليهما باعتماد القرار ١٩٣/٥١ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦. فهذا القرار يشجع مجلس الأمن على أن يقدم، في حينه، لدى تقديم تقاريره إلى الجمعية العامة، سردا موضوعيا وتحليليا وماديا لما يقوم به من عمل. ويحث القرار مجلس الأمن على اتخاذ مجموعة من التدابير فيما يتصل بمضمون تقاريره إلى الجمعية العامة: أولا، أن يدرج معلومات عن المشاورات الجامعة التي تجرى قبل أن يتخذ المجلس إجراءات أو يجري مداولات بشأن المسائل المشمولة بولايته وبشأن العملية المؤدية إلى اتخاذ هذه الإجراءات؛ ثانيا، أن يدرج ما تتخذه الأجهزة الفرعية للمجلس، لا سيما لجان الجزاءات، من قرارات أو توصيات أو ما تحرزه من تقدم في عملها؛ ثالثا، أن يبرز إلى أي مدى راعى المجلس، في اتخاذ قراراته، قرارات الجمعية العامة بشأن المسائل الداخلة في نطاق عمل الجمعية العامة ومجلس الأمن؛ رابعا، أن يوسع بشكل أكبر في تقريره الفرع المتعلق بالخطوات التي يتخذها المجلس تحسينا لأساليب عمله؛ وأخيرا، أن يدرج معلومات عن الطلبات المقدمة بموجب المادة ٥٠ من الميثاق وعما اتخذه المجلس من إجراءات بشأنها.

لقد مضى ما يقرب من سنتين منذ اتخاذ المجلس لذلك القرار الذي أوضح فيه، بعبارات عامة، مسار التدفق المفيد للمعلومات من المجلس إلى جميع الدول الأعضاء في المنظمة ممثلة في الجمعية العامة، مما يسمح للجمعية العامة بالاضطلاع بالدور المنوط بها في الميثاق بشكل واف.

ومما يلاحظ بصورة خاصة من التقرير المعروض علينا، المساعي التي يبذلها المجلس لتحسين مضمون تقريره السنوي وسماته. ويعتبر إدراج المعلومات عن المشاورات الجامعة خطوة هامة نظرا لأهمية ذلك في فهم العملية التي تسبق اتخاذ مجلس الأمن للقرارات، الفهم الملائم. ومن المستصوب أن نواصل توسيع نطاق هذه الممارسة وتطويرها. وينطبق هذا أيضا على إدراج قرارات وتوصيات الأجهزة الفرعية التابعة للمجلس، لا سيما لجان الجزاءات.

ويود وفدي أن يرحب بإضافة إلى التقرير التقييمات الشهرية لأعمال المجلس التي يقدمها الرؤساء السابقون كل على حدة. ولا شك أن هذا هو أهم ما تجدر الإشارة إليه من أحداث وأكثرها ابتكارا وإيجابية. وحتى إذا أدرجت هذه التقييمات كأداة إعلامية وإن كانت لا تمثل آراء المجلس، فإنها تعتبر خطوة هامة في الاتجاه السليم، بهدف تعزيز الشفافية وتمكين الجمعية العامة من القيام بتقييم رشيد وموضوعي لما أنجزه المجلس من أعمال خلال الفترة ذات الصلة.

ونود أيضا أن نبرز المشاورات التي أجراها المجلس بشأن أساليب عمله خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وكذلك النظر في ورقة الموقف التي أعدها عشرة من أعضاء المجلس بشأن تلك المسألة. لقد اطلعنا على ورقة الموقف ببالغ الاهتمام ويؤيد بلدي التوصيات الواردة فيها، خاصة التوصيات التي تسير في نفس اتجاه المقترحات المقدمة من حركة بلدان عدم الانحياز إلى الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمسألة التمثيل

العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى ذات الصلة بمجلس الأمن، وهي مقترحات هناك، بلا خلاف، اتفاق العام بشأنها.

ومن الأمور البالغة الأهمية أن يواصل الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى والتابع لمجلس الأمن نظره في هذه المسائل من أجل الوصول إلى اتفاقات موضوعية تساهم في تحقيق الشفافية وزيادة الديمقراطية في أداء مجلس الأمن.

السيد يلشنكو (أوكرانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أضم صوتي إلى صوت المتكلمين السابقين في الإعراب عن تقدير وفدي للسير جيريمي غرينستوك، رئيس مجلس الأمن للشهر الجاري، لتقديمه التقرير السنوي الذي يغطي عمل ذلك الجهاز في الفترة من ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٧ إلى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٨.

فخلال السنوات القليلة الماضية، كان النظر في التقارير السنوية المقدمة من المجلس إلى الجمعية العامة، فرصة مؤاتية لتناول عدد من المسائل الواسعة النطاق المتصلة بصون السلم والأمن الدوليين، الذي يعتبر الغرض الأسمى من وجود هذه المنظمة العالمية، في نهاية المطاف.

واستنادا إلى التجربة السابقة، وكذلك إلى المناقشة الجارية في الوقت الحالي، فهذه فرصة طيبة للتفكير بتمعن في مضمون القضايا المعروضة على مجلس الأمن والنظر في الأسلوب المتبع في اضطلاعه بمسؤولياته المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة. ويعتبر تقييم هيكل ومضمون السرد السنوي لأنشطة مجلس الأمن موضوعا هاما كذلك، وبالتالي، نرحب بالشكل الجديد لتقرير المجلس الذي يتضمن عدة تحسينات وابتكارات مفيدة تستهدف تعزيز طابعه التحليلي.

ولا أريد التشكيك في صلاحية هذه المواضيع في الوقت الحاضر، ولكن أود أن أشدد تشديدا خاصا على مسألة العلاقة بين مجلس الأمن وغيره من الجهات المساهمة في الوقت الحاضر في الحفاظ على الاستقرار الدولي، أو التي يحتمل أن تساهم في ذلك مستقبلا.

فقد شاهدنا، في السنوات الأخيرة، طلبات متزايدة على تنمية روح التآزر بين جميع الجهات الفاعلة في العلاقات الدولية المعاصرة والتي لديها القدرة على المساهمة في صون السلم والأمن. وهذه الطلبات يعززها الإدراك أن التشابك والمشاركة المتسقين بين عضوية الأمم المتحدة والأجهزة المختلفة التابعة لهذه المنظمة ووكالاتها المتخصصة وترتيباتها الإقليمية، فضلا عن الجهات الفاعلة الأخرى، مثل المنظمات غير الحكومية، من الشروط الأساسية لضمان نجاح الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في سبيل التصدي للأخطار المتعددة الجوانب التي تهدد الأمن العالمي وتلافي هذه الأخطار.

ونظرا لضرورة وجود إجراءات أكثر تكاملا وتنسيقا في هذا المجال، فإننا نؤمن بقوة أن الوقت قد حان لكي يتخذ مجلس الأمن خطوة جبارة نحو رفع مستوى علاقته بجميع أعضائه الذين يكونون معا ما يسمى بالمجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، يجب تركيز الاهتمام، في المقام الأول، على علاقة مجلس الأمن بالدول الأعضاء التي يستمد منها سلطته ومسؤوليته كلها.

ولا سبيل إلى إنكار أن مجلس الأمن، قام خلال السنوات القليلة الماضية باتخاذ عديد من الخطوات المجدية لزيادة الصراحة والشفافية في أنشطته. ونحن نرحب بهذا التقدم ونشجع مجلس الأمن على مواصلة هذه الجهود. غير أن جميع الممارسات القيمة التي أخذ المجلس بها حتى الآن لا يمكن أن تحل محل تفاعله الحقيقي مع الأعضاء في الأمم المتحدة غير الأعضاء في هذا الجهاز.

ووفدي مقتنع تماما أن حجر الأساس لهذه العلاقة وارد في المادة ٣١ من الميثاق حيث جاء:

> "لكل عضو من أعضاء الأمم المتحدة من غير أعضاء مجلس الأمن أن يشترك بدون تصويت في مناقشة أية مسألة تعرض على مجلس الأمن إذا رأى المجلس أن مصالح هذا العضو تتأثر بها بوجه خاص."

ويرى وفدي أن مضمون المادة ٣١ تعني ضمنا، بالفعل، أن الدول غير الأعضاء في مجلس الأمن لها نفس

ما للدول الأعضاء من حقوق في التأثير على قرارات المجلس، باستثناء الحق في المشاركة في إجراء التصويت. وأظن أن كل ما نحتاج إليه الآن هو الامتثال بدقة لهذه الرسالة الواضحة تماما والمتمثلة في المادة ٣١. وسيكون من الصعب على وفدي أن يؤيد أي تفسير آخر لأحكام الميثاق التي أشرت إليها.

ولا أود أن أترك انطباعا بأن وفدي يعترض على ممارسة المشاورات غير الرسمية للمجلس التي يمكن، في بعض الأحوال، أن تكون وسيلة مفيدة لتيسير البحث عن حل توفيقي من أجل ضمان إجراءات عاجلة من جانب المنظمة. غير أن هذه الممارسة أو أي اعتبار آخر لا يمكن أن يمنع المجلس من بدء مرحلة جديدة من تاريخ علاقته بالعضوية المتزايدة للأمم المتحدة ككل. إن ما نعترض عليه وما نريد أن نتخلص منه، بالفعل، هو أسلوب العمل الراهن الذي تستبعد في ظله الأغلبية الساحقة للدول الأعضاء من عملية صنع القرار لهذا الجهاز البالغ الأهمية، والذي يتصرف باسمهم لدى اضطلاعه بمهامه. ولا يسعني، في هذا الصدد، إلا أن أؤيد تماما ما أعرب عنه الممثل الدائم لنيوزيلندا من شواغل، فيما يتصل بالجلسة التي عقدها المجلس في ٦ حزيران/يونيه من العام الحالي.

وعلاقة مجلس الأمن بالأجهزة الرئيسية الأخرى للأمم المتحدة مجال آخر يمكن أن تستغل فيه أحكام الميثاق، على نحو أفضل، من أجل تعزيز التعاون الدولي في تناول الأخطار التقليدية والجديدة التي تهدد الاستقرار العالمي.

بذلك، يجب ألا يقتصر تفاعل مجلس الأمن مع الجمعية العامة على المناقشة الجارية حاليا لتقرير المجلس، حتى لو كان نظر الجمعية العامة في التقارير السنوية لمجلس الأمن يمثل حوارا من نوع ما بين هذين الجهازين الرئيسيين للأمم المتحدة. ويجب على مجلس الأمن أن يعيد تقييم إمكانيات حقه في أن يطلب إلى الجمعية العامة تقديم توصيات فيما يتصل بالحالات التي تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر، وهو الحق المجسد في المادتين ١١ و ١٢ من الميثاق، وذلك كخطوة أبعد أثرا يمكن أن ترتفع بهذا التفاعل بدرجة ملحوظة.

إن الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية التي تعرض الاستقرار العالمي للخطر تحتم على المجتمع الدولي أن يفكر بجدية أكبر في آليات جديدة للإجراءات المتعددة الأطراف، فضلا عن أشكال جديدة من التعاون بين المؤسسات القائمة. وبذلك، نلاحظ الاهتمام المتزايد بمبادرة رئيس أوكرانيا التي عرضها بنفسه في قاعة الجمعية العامة في عام ١٩٩٥، وهي المبادرة الرامية إلى إنشاء مجلس أمن اقتصادي تابع للأمم المتحدة.

وقد تناول الأمين العام المشكلة نفسها في تقريره عن أعمال المنظمة، عندما أبرز الحاجة إلى أشكال جديدة من التعاون بين الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها. وأدرج، بالإضافة إلى ذلك، مذكرة بالأحكام غير المعمول بها من المادة ٦٥ من الميثاق، التي يجوز للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بموجبها، أن يقدم المعلومات إلى مجلس الأمن وأن يعاون المجلس متى يطلب إليه ذلك.

وقد قام مجلس الأمن، في السنوات الأخيرة، بتكثيف حواره مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. ونرى أن هذه ظاهرة طيبة. ويُعتقد على نطاق واسع أن الإجراءات الإقليمية، كمسألة تتعلق باللامركزية والتفويض والتعاون مع الأمم المتحدة، من شأنها أن تخفف من أعباء المجلس وأن تساهم كذلك في شعور أعمق بالمسؤولية العامة عن حاضر كوكب الأرض ومستقبله وكذلك في زيادة الديمقراطية في المسائل الدولية.

ويواصل التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية نموه وقد بلغ مستويات أعلى كثيرا في بعض الحالات. ونود أن نشير، بصورة خاصة، إلى الأمثلة الناجحة من هذا التعاون في حل المنازعات على أرض يوغوسلافيا السابقة. ويشاهد المجتمع الدولي، في هذه الأيام، إقامة نمط آخر غير مسبوق من التعاون في الجهود التي يبذلها للتوصل إلى حل سلمي للحالة حول كوسوفو.

إلا أنه يتحتم إبقاء أنشطة المنظمات الإقليمية تحت الرقابة الفعالة لمجلس الأمن، كما هو منصوص عليه في الفصل الثامن من الميثاق، من أجل تجنب المواقف التي تصبح فيها الإجراءات الإقليمية جزءا من المشكلة، بدلا من أن تكون جزءا من الحل. ومن الأمور الهامة أيضا التأكيد على أنه بموجب النظم الحالية للقانون الدولي، فإن القرارات ذات الصلة لمجلس الأمن تعتبر الأساس الوحيد لتدابير الإنفاذ التي قد تتخذها المنظمات الإقليمية، كما هو منصوص عليه في المادة ٥٣ من الميثاق.

وبتقديم هذه الملاحظات الموجزة وإن كانت غير وافية، كنت أود تأكيد أن مجلس الأمن له دور خاص عليه القيام به في إقرار نمط جديد من التعاون الدولي ونحن نشرف على مرحلة جديدة تتميز بتحديات جديدة.

ختاما، أود أن أعرب عن امتنان وفدي وتقديره لجميع أعضاء مجلس الأمن الذين شاركوا في أعماله خلال الفترة المشمولة بالتقرير قيد نظرنا، من أجل مساهمتهم القيمة في أنشطة المجلس. وسيعود أسلوب أدائهم لمهامهم بالفائدة على جميع المرشحين لشغل المقاعد غير الدائمة في مجلس الأمن، بما فيهم بلدي، أوكرانيا، الذي يتطلع إلى أن ينتخب لعضوية هذا الجهاز للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١.

وأنتهز هذه الفرصة أيضا لتهنئة ممثلي الأرجنتين وكندا وماليزيا وناميبيا وهولندا على انتخاب بلدانهم مؤخرا كأعضاء غير دائمين في مجلس الأمن، اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩. ويود وفدي أن يقدم لهذه البلدان أطيب التمنيات بالنجاح في القيام بمسؤولياتهم البالغة الأهمية.

السيد تييو (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): تنظر الجمعية العامة اليوم في تقرير مجلس الأمن الذي يغطي الفترة الممتدة من ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٧ إلى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٨، والمقدم وفقا للفقرة ٣ من المادة ٢٤ والفقرة ١ من المادة ١٥ من ميثاق الأمم المتحدة. وأود أن أشكر الممثل الدائم للمملكة المتحدة الذي يرأس المجلس لشهر تشرين الأول/أكتوبر، على اتباع الممارسة الصحية المتمثلة في تقديم التقرير شخصيا.

ومما يدعو إلى الارتياح أن نلاحظ أن أعضاء مجلس الأمن يتزايد وعيهم وانفتاحهم لمناداة أغلبية أعضاء الأمم المتحدة بالحصول على معلومات تتصل بالأنشطة اليومية لذلك الجهاز. إلا أننا نعتقد أننا ما زلنا بعيدا عن كسب معركة الحصول على تقرير سنوي مفصل وموضوعي وتحليلي.

ويجب ألا يغيب عن الأذهان أننا نحن أعضاء المنظمة، نفوض مجلس الأمن المسؤولية عن حفظ السلم والأمن الدوليين. فالمجلس يتلقى ولايته منا، ويجب أن يكون مسؤولا أمامنا.

إن الحصول على المعلومات حق لأعضاء الأمم المتحدة لا امتياز لهم. ومن واجب أعضاء مجلس الأمن إبقاء الآخرين على علم، بالشكل الملائم، بما يتصل بالمسائل التي ينظر فيها المجلس وأسباب القرارات التي يتخذها أو ينظر في اتخاذها - وهي قرارات علينا جميعا أن نقبلها وننفذها، وفقا للمادة ٢٥ من الميثاق.

وفي هذا الصدد، تعتبر التقييمات الشهرية المعدة شخصيا من بعض رؤساء مجلس الأمن السابقين مفيدة للغاية لأنها، بلا شك، وافية وتحليلية بقدر أكبر من مجرد الوصف الوقائعي المدرج في فرع التقرير المتصل بالمسائل التي نظر فيها المجلس خلال الفترة المذكورة.

ونشعر بالامتنان لكوستاريكا، بصورة خاصة، لقيامها بإصدار تقييمها كوثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن، وعلى وجه الخصوص من أجل الضميمة المتعلقة بأساليب العمل. وهذه المبادرات مشجعة، بالطبع، لأنها توضح أن هناك، داخل المجلس، تسليما بضرورة تحسين عمل ذلك الجهاز، وبالحاجة إلى التفكير في التدابير التي يمكن اتخاذها لتحقيق هذه الغاية.

إن وفدي، مع أغلب الوفود الممثلة هنا، على اقتناع بأن أعضاء المجلس عليهم، لدى إعداد التقرير السنوي، مراعاة المعايير المدرجة في القرار ١٩٣/٥١، المتخذ في ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، وخاصة التدابير المشار إليها في الفقرة ٤ من ذلك القرار.

ومما يتخذ أهمية خاصة بالنسبة للجمعية العامة الحصول على معلومات عما يحدث في ما يسمى بالمشاورات غير الرسمية للمجلس، وهي اجتماعات غامضة أصبحت ممارسة شائعة. وفي هذه الاجتماعات المغلقة، التي لا نعرف عنها إلا قليل، تتخذ قرارات قد تؤثر علينا جميعا.

إن وجود مجلس أمن يتسم بالشفافية ويقدم تقارير وافية إلى الجمعية العامة، في الوقت المناسب، يعتبر هدفا لا يمكن تحقيقه إلا بتعاون أعضاء ذلك الجهاز. ونود، في هذا المقام، أن نشيد بالجهود المبذولة ونحث على مضاعفتها، مع مراعاة توصيات الجمعية العامة، وهي أهم أجهزة الأمم المتحدة وأكثرها تمثيلا وديمقراطية، وهي الجهاز الذي يستمد منه مجلس الأمن سلطته وولايته.

وبدلا من الحصول على مجرد سرد للأحداث أو تجميع للوثائق، نود معرفة الأسس القانونية والسياسية التي تقوم عليها القرارات المتخذة من المجلس.

ختاما، أود أن أؤكد من جديد أن المكسيك سيواصل القيام بدور نشط في المداولات الجارية بشأن هذه المسألة في الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة بمجلس الأمن.

السيد كولبي (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يُرحب وفدي بهذه الفرصة المتاحة للنظر في التقرير المقدم من مجلس الأمن إلى الجمعية العامة ويشمل الفترة الممتدة من ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٧ إلى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٨. ونود أن نُعرب عن تقديرنا للسير جيريمي غرينستوك، رئيس مجلس الأمن الحالي، لمقدمته الممتازة لهذا التقرير.

إن عمل مجلس الأمن له أهمية بالغة بالنسبة لجميع أعضاء الأمم المتحدة، ويعتبر التقرير السنوي أداة مفيدة لإبقائنا على علم بأنشطة المجلس. والجمعية العامة لها اهتمام مشروع بأنشطة المجلس. ويجب أن يكون التقرير إعلاميا قدر المستطاع ولذلك، فإن الجهود المبذولة لتيسير الاستفادة منه محل تقدير بالغ، وتوضح زيادة الطابع التحليلي للتقرير استعداد المجلس لتلبية الطلبات المقدمة من أجل الحصول على معلومات أفضل في الجلسات السابقة.

يتحمل كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن مسؤوليات مختلفة، وينبغي احترام توزيع العمل بين الجهازين كما أقره ميثاق الأمم المتحدة. إن المسؤولية الرئيسية المعهودة إلى المجلس عن منع المنازعات وحفظ السلم والأمن الدوليين تعتبر أساسية، ولا ينبغي القيام بشيء يحد من قدرة المجلس على الاضطلاع بمسؤولياته بشكل فعال. وعلينا، في الوقت نفسه، التسليم بأن مسائل السلم والأمن، ومنع المنازعات وحل المنازعات، كلها مسائل وثيقة الصلة بالقضايا التي تقع في نطاق مسؤولية الجمعية العامة. وتشمل هذه القضايا التنمية والحد من الفقر والمساعدة الإنمائية والجهود الرامية إلى التصالح وبناء الثقة، وحقوق الإنسان وقضايا البيئة، وضرورة إتاحة فرص المشاركة في الاقتصاد العالمي لجميع البلدان. إن أنشطة الجمعية العامة ذات أهمية في مكافحة الأسباب الجذرية للمنازعات وتهيئة بيئة دولية مؤاتية للتعاون السلمي والتنمية. وينبغي التشديد على الحاجة إلى التعاون والتنسيق الوثيقين بين الجمعية العامة ومجلس الأمن.

لقد سبق أن اتيحت لنا فرصة للإشادة بالأمين العام على النهج الشامل الذي اختاره في تقريره حول أسباب النزاع وتعزيز السلام والتنمية في أفريقيا. لقد رسم لنا التقرير معالم الطريق الذي يجب أن نسير عليه، نحن الدول الأعضاء. وقد اتخذت خطوات أولية هامة لدى نظر كل من مجلس الأمن والجمعية العامة في هذا التقرير. ويتمثل التحدي الذي نواجهه حاليا في مواصلة تطوير هذا النهج الشامل إزاء القضايا المعروضة على الأمم المتحدة، مع المحافظة، في الوقت نفسه، على التمييز الواضح بين مسؤوليات الأجهزة المختلفة للأمم المتحدة.

ونود أن نؤكد الحاجة إلى مزيد من الشفافية في أعمال مجلس الأمن. لقد أحرز تقدم على مدى السنوات القليلة الماضية، ونحن نُقدر الممارسات المستقرة الآن والمتمثلة في اقتسام المعلومات مع غير الأعضاء في المجلس. إن جلسات الإحاطة الإعلامية المنتظمة التي يعقدها رئيس المجلس مهمة ومفيدة. وتعتبر جلسات الإحاطة الإعلامية غير الرسمية التي يعقدها عدد من أعضاء مجلس الأمن مفيدة جدا أيضا لأعضاء الوفود الذين يصرفون وقتا طويلا في الانتظار خارج قاعات اجتماع المجلس على أمل التقاط بعض المعلومات.

ونؤيد أيضا فكرة أن ينظر المجلس في إمكانية تنظيم الاجتماعات ذات الطابع الإعلامي إلى حد كبير - مثل جلسات الإحاطة الإعلامية التي تعقدها الأمانة العامة أو يعقدها الممثلون الخاصون للأمين العام - كجلسات مفتوحة بدلا من أن تكون مشاورات للمجلس بكامل هيئته. وهذا لا يمنع، بطبيعة الحال، عقد المجلس مشاورات مغلقة حول هذه المسألة، بعد جلسات الإحاطة الإعلامية المذكورة، إذا ما رأى فائدة في ذلك.

لقد رحبت النرويج بمبدأ المناقشات التوجيهية المفتوحة حول القضايا المختلفة المدرجة في جدول أعمال المجلس. ونحن على اقتناع بأنه يمكن زيادة تطوير هذه الممارسة. ومن المهم، بالطبع، التأكد من تنظيم هذه المناقشات وتحديد موعدها بشكل تراعى فيه آراء الأعضاء كلهم في مداولات المجلس الخاصة حول المسألة قيد النظر.

ويعتبر ضمان الصراحة والشفافية أمرا هاما بصورة خاصة عند النظر في عمليات حفظ السلام ويلزم، خاصة، التشاور مع جميع البلدان المشاركة في هذه العمليات، بما في ذلك البلدان المشاركة بالأفراد المدنيين في العمليات ذات المهام المتعددة، عند مناقشة تلك العمليات. فلدى النظر في ولاية تتعلق بعملية جديدة، يجب أن تتاح فرص لجميع المساهمين المحتملين لتقديم آرائهم. ونحن نُقدر الآليات الموضوعة لهذا الغرض، ونؤكد مسؤولية الجميع - أعضاء المجلس والمساهمون بالقوات على السواء - عن الاستفادة الكاملة من تلك الآليات.

وتعتبر الشفافية مهمة أيضا بالنسبة للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية التي تتعاون مع الأمم المتحدة. فقد اثبتت تلك المنظمات أنها أدوات هامة لتعزيز السلم والأمن. وفي أفريقيا، تظل منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات دون الإقليمية شركاء لهم قيمتهم بالنسبة للأمم المتحدة في الجهود التي تبذلها لتعزيز التنمية السلمية. وفي مناطق أخرى من العالم، تزداد أهمية المنظمات الإقليمية كذلك في منع المنازعات وإدارة الأزمات وبناء السلام. لقد ذكرتنا الأزمة في كوسوفو بأن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا يمكن أن تكون شريكا قيّما لمجلس الأمن وللأمين العام في إدارة الأزمات بأوروبا. ويجب أن يكون هدفنا توحيد الغايات وتكامل جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام مع جهود أصحاب المصالح الآخرين، بصورة أفضل. وسوف تتولى النرويج رئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في شهر كانون الثاني/يناير من العام المقبل، وقد عقدنا العزم على مواصلة تحسين علاقة العمل المستقرة بالفعل بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ولدينا اعتقاد راسخ بأنه يلزم مزيد من التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية لتعزيز قدرتنا المشتركة على منع المنازعات وخفض الحاجة إلى عمليات حفظ السلام مستقبلا.

أود في الختام أن أؤكد من جديد الأهمية التي توليها حكومتي لأعمال مجلس الأمن ولقدرة المجلس على الاضطلاع بولايته. وغني عن البيان أن المجلس يمكنه الاعتماد على تأييد النرويج المستمر والصادق.

السيد مرا (ميانمار) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود في البداية أن أتوجه بالشكر إلى السفير جيريمي غرينستوك، الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة، ورئيس مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر، على عرضه المفيد للتقرير السنوي لمجلس الأمن. إن هذه الممارسة، التي بدأت منذ خمس سنوات، واستمرت منذ ذلك الوقت، تعزز العلاقة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن. ونود أيضا أن نشكر أمانة مجلس الأمن التي بدون جهودها ما كان من الممكن أن يقدم التقرير في حينه.

إن دراسة الجمعية العامة لتقرير مجلس الأمن تتيح لجميع الدول الأعضاء فرصة مفيدة للنظر في مدى فعالية المجلس في وفائه بالتزامه بضمان صيانة السلم والأمن الدوليين، وكذلك في الأسلوب الذي يضطلع به بواجباته الرئيسية. وفي الوقت ذاته، هذه فرصة للدول غير الأعضاء في المجلس لتعرض وجهات نظرها بشأن تحديات الحاضر والمستقبل على السواء في العمل الهام المتعلق بإنقاذ أنفسنا وذريتنا من ويلات الحرب، وبذلك تسهم في الاضطلاع بمهام مجلس الأمن.

ويسر وفد بلدي أن يلاحظ أن التدابير الجديدة الواردة في مذكرة رئيس مجلس الأمن المؤرخة ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٧ (S/1997/451) تتجلى في شكل ومضمون التقرير المعروض علينا. وهذا مثال نرحب به ترحيبا شديدا للأهمية التي يعلقها مجلس الأمن على الآراء والتعليقات التي تدلي بها جميع الدول الأعضاء على مر السنين بشأن تعزيز الشفافية والانفتاح في أعمال المجلس. ومن أهم العناصر الجديدة التي تواصل تعزيز السمة المضمونية والتحليلية للتقرير السنوي، التقييمات الشهرية التي يقدمها الرؤساء السابقون لمجلس الأمن عن فترة التقرير. وبالرغم من أن هذه التقييمات يعدها الرؤساء السابقون للمجلس تحت مسؤوليتهم، فهي نتيجة مشاورات مع الأعضاء الآخرين في المجلس، مما يعكس بالتالي وجهات النظر المشتركة لأعضاء المجلس. ونجد أن بعض التقييمات تقدم بأسلوب جريء وصريح. وهذا يمكننا من تفهم اختلاف الرؤية بين أعضاء المجلس إزاء مسائل معينة. ونرى أن ذلك يشير إلى المرحلة الأولى من إضفاء الطابع الديمقراطي على عمل المجلس. وفي هذا الصدد، نود أن نحث على تشجيع هذا الاتجاه إلى أقصى درجة ممكنة فهو اتجاه بنّاء وسليم.

والإحصائيات الواردة في التقرير بشأن عدد القرارات والمقررات والبيانات الرئاسية للمجلس تشير إلى أن جدول أعمال المجلس في العام الماضي كان مثقلا، وتضمّن بعض الحالات الخطرة في بعض أنحاء العالم.

وأن حجم أعمال المجلس كان ضخما. ويبدو أن الوضع سيظل على ما هو عليه بالنظر إلى المسائل والصراعات التي لا تزال قيد النظر في المجلس.

وكما يبيّن التقرير، كانت هناك حالات جديدة في العام الماضي هددت السلم والأمن. وعند معالجة هذه الحالات، كان على المجلس في بعض الأحيان أن يلجأ إلى تدابير بمقتضى الفصل السابع من الميثاق. وبالرغم من أنه من المسلَّم به أن من حق مجلس الأمن أن يتخذ التدابير اللازمة عندما يتعرض السلم والأمن الدوليان لخطر واضح، فإنه ينبغي ألا يلجأ المجلس إلى فرض الجزاءات إلا بعد الاستنفاد الواجب للتدابير الأخرى. ونرى أنه من المهم أيضا ألا تستخدم الأزمات الإنسانية ذريعة لإعمال تدابير الفصل السابع. فالاستخدام المتكرر للجزاءات من جانب جهاز فريد مثل مجلس الأمن يتضح افتقاره للديمقراطية، قد يعتبر أداة سياسية قسرية تستخدمها بعض البلدان القوية في المجلس، بدلا من أن يكون أداة مفيدة للسياسة الدولية تعالج التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان. وكما توضح التجربة بجلاء، فإن الجزاءات الحالية التي فرضت على بعض البلدان يصعب رفعها لأسباب متنوعة، مما يبعث على الإحباط ويطيل فترة البؤس التي تجلبها هذه الجزاءات على البلدان المعنية ويطيل من أمد الصعوبات الاقتصادية التي تعاني منها البلدان الثالثة المطلوب منها تنفيذ الجزاءات. وبالرغم من أن هناك اتجاها جديدا يتبلور في المجلس بشأن الجزاءات، فإن هذا يجب ألا يشجع على اتجاه المجلس، كما هو واضح، إلى اللجوء لفرض الجزاءات في أول فرصة. ونود أن نقترح أن المبادئ المتعلقة بالجزاءات والمنصوص عليها في قرار الجمعية العامة ٢٤٢/٥١ يجب أن ترشدنا في صنع القرار في هذا الصدد.

والحالات التي تتطلب تطبيق نظم الجزاءات قد تكون قليلة جدا. إلا أن عواقبها على السلم والأمن الإقليميين تكون دائما من الخطورة بحيث تتطلب اتخاذ ترتيبات خاصة تكفل التدفق السلس للمعلومات الحديثة إلى جميع الدول الأعضاء بشأن مقررات مجلس الأمن وأنشطته المتعلقة بنظم الجزاءات. وفضلا عن ذلك، فإنه من المشروع لجميع الدول الأعضاء أن تتوقع الحصول على هذه المعلومات. وفي هذا الصدد، فإن تقديم تقارير خاصة من مجلس الأمن إلى الجمعية العامة وفقا للمادة ٢٤ (٣) من الميثاق، وكذلك الآليات من قبيل الإحاطات الخاصة من شأنها أن تيسّر التدفق السلس للمعلومات إلى جميع الدول الأعضاء. وتحبّذ ميانمار الرأي القائل بأنه يجب على مجلس الأمن أن يقدم تقارير خاصة إلى الجمعية العامة بشأن حالات هامة معينة. وهذه التقارير الخاصة تكمل التقارير السنوية لمجلس الأمن ومن شأنها أن تشجع وتعزز العلاقات المتبادلة بين هذين الجهازين الرئيسيين في الأمم المتحدة.

ويسعد وفد بلدي أن يلاحظ المبادرات المحمودة التي اتخذها بعض رؤساء المجلس بشأن مسألة أساليب العمل في المجلس. وأشير بصفة خاصة إلى ورقة الموقف عن أساليب العمل في مجلس الأمن التي أعدها الأعضاء المنتخبون في المجلس. ويؤيد وفد بلدي المقترحات الواردة في الورقة بشأن إضفاء الطابع الديمقراطي على مجلس الأمن وتحسين أساليب العمل وصنع القرارات فيه. ومما يشجّع أن أعضاء المجلس تمكنوا من دراسة هذه المسألة، ولو بشكل أولي. وهذا يعني أنه يبدو أن أعضاء المجلس ملتزمون بتعزيز الشفافية والانفتاح في أعمال المجلس.

وقبل أن أختتم كلمتي، أود أن أذكر أننا، مثل جميع الأعضاء الآخرين، نرحب بقرار مجلس الأمن ١١٢١ (١٩٩٧)، الذي أنشأ وسام داغ همرشولد تكريما لأولئك الرجال والنساء الذي جادوا بأرواحهم في خدمة عمليات حفظ السلام تحت القيادة التنفيذية للأمم المتحدة وسلطاتها.

وأخيرا، أود أن أؤكد أنه تقع على عاتقنا جميعا مسؤولية تعزيز العلاقة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن في كل جوانبها. وكما يتبيَّن من التقرير السنوي لهذا العام، فإننا لا نتخلى عن هذا الواجب الهام. ونعتقد أن المناقشة الحالية حول التقرير السنوي، مع الآليات والقنوات الأخرى الموجودة والمقامة لهذا الغرض، تجعلنا أكثر فهما لأولويات وتفضيلات هذين الجهازين. ونأمل كذلك في أن تسهم المناقشة في مواصلة تحسين التقرير السنوي للمجلس.

السيد غمبري (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): تجتمع الجمعية العامة اليوم لمناقشة تقرير مجلس الأمن عن العام الماضي، والمقدم إلى الجمعية لتدرسه. ويود وفد بلدي أن يشكر السفير السير جرمي غرينستوك ممثل المملكة المتحدة، ورئيس المجلس لشهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، على تقديم هذا التقرير. وكالمعتاد، فإن هذا التقرير دليل لأنشطة المجلس في الفترة التي يشملها التقرير. ويود وفد بلدي أن يغتنم هذه الفرصة ليؤكد من

جديد تقديره لهذا التقرير الشامل الذي يبيّن الترشيد المستمر لوثائق المجلس وإجراءاته.

إن تقديم هذا التقرير من مجلس الأمن ونظر الجمعية العامة فيه سيحسنان من التعاون بين هذين الجهازين الرئيسيين في منظمتنا. وهذا عنصر جوهري لأن مجلس الأمن ينفذ ولايته بالنيابة عن جميع أعضاء الأمم المتحدة . ونلاحظ أثناء السنة قيد الاستعراض أن المجلس عقد ١٠٣ جلسات رسمية اتخذ فيها ٦١ قرارا وأصدر ٤١ بيانا رئاسيا. وهذا السجل العظيم لنشاط المجلس يبين الجدية التي يؤدي بها المهمة المكلف بها في صون السلم والأمن الدوليين. إلا أن المجلس يجب أن يبذل جهدا أكبر ليضاهي سجل جلساته وبياناته الرئاسية وقراراته بسجل مواز بالإنجازات في حسم الصراعات المعروضة عليه.

ووفد بلادي يعلق أهمية كبرى على أنشطة المجلس فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بصورة مباشرة بمنطقتي، أفريقيا. فالصراعات، خصوصا في قارة أفريقيا، طغت على جدول أعمال المجلس أثناء الفترة قيد الاستعراض. فقد عقد المجلس اجتماعات مكرسة للحالة في سيراليون وجمهورية أفريقيا الوسطى وأنغولا والصحراء الغربية ورواندا وجمهورية الكونغو والصومال، توجت باجتماعاته الأخيرة المكرسة لأسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة في القارة.

إن أفريقيا محبوة بموارد طبيعية وبشرية جمة. وحظيت لسوء الحظ بأكثر من نصيبها من الصراعات الإقليمية والداخلية المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن. وهذه الصراعات أضرت بوحدة قارتنا وأمنها وتقدمها وتنميتها الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية، وولدت إرهاصات خطيرة في صفوف المجتمع الدولي. وجلبت عذابا وحرمانا إنسانيا مقلقا، وخلقت جيوشا من اللاجئين والمشردين داخليا. ووفدي يسره أن المجلس يولي حاليا اهتماما خاصا للأسباب الجذرية لهذه الصراعات تمهيدا لإيجاد آليات ملائمة لحسمها. إن أفريقيا قوة يجب أن يحسب حسابها في الشؤون الدولية ولا يمكن استتباب سلام شامل أو ازدهار عالمي بدون استقرار وتنمية القارة الأفريقية، التي لا بد من مساعدتها للخروج من دوامة انعدام الاستقرار والفقر التي تتخبط فيها.

ووفدي يشاطر الأمين العام آراءه الواردة في تقريره عن الصراعات الأفريقية بأن الحلول الطويلة الأمد لحالات الصراع في قارتنا تستلزم نهجا شاملا يربط السلام والأمن وسلامة الحكم واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون والتنمية المستدامة.

في هذا المنعطف من الملائم أن نسترعي الانتباه الى الصلة بين السلام والتنمية. ففي الكثير من الصراعات في أفريقيا وفي أماكن أخرى، تشكل العيوب الاجتماعية - الاقتصادية جانبا كبيرا من الأسباب الكامنة وراء تلك الصراعات. ولقد آن أوان استعراض التزامنا بتوثيق الصلة بين السلام والتنمية لنكفل تحول السلام الهش، الذي لا يزال قائما في الكثير من حالات ما بعد الصراع في أفريقيا وفي أماكن أخرى، الى سلام حقيقي دائم. وأفعالنا وقراراتنا في سعينا الى عالم يرفرف في أجوائه السلم والأمن يجب أن تستلهم حقيقة أن السلام والتنمية يعزز أحدهما الآخر.

لكن وفدي يود هنا أن يكرر الإعراب عن الحاجة الى الإصلاح العاجل لمجلس الأمن ونشر الديمقراطية في أساليب عمله وإجراءاته لتحسين شفافيته وشرعيته، وبالتالي تحسين فعاليته. إن العضوية يجب توسيعها في فئتيها الدائمة وغير الدائمة. وقد واصلنا التأكيد على أن أفريقيا تستحق مقعدين دائمين في مجلس الأمن المصلح الموسع. وذكرنا بعبارات قاطعة أن الحالة الراهنة المفروضة كأمر واقع، التي لا تتمتع فيها أفريقيا - ومنها ٥٣ عضوا في الأمم المتحدة - بمقعد دائم في مجلس الأمن، حالة مرفوضة ولا يمكن إدامتها أكثر من ذلك.

وإصلاح مجلس الأمن يجب أن يشمل أيضا العلاقة الملائمة بينه والجمعية العامة. وهذه العلاقة يجب تحسينها بتحقيق تعاون أكبر وتنسيق أوثق وإجراء المزيد من المشاورات المنتظمة لتحسين مجمل فعالية عمل منظمتنا. والجمعية يجب أن تضطلع بدور أنشط في صون السلم والأمن الدوليين، الميدان الذي ظل المجلس مهيمنا عليه. ولئن كان مجلس الأمن يتحمل المسؤولية الأولية عن صون السلم والأمن الدوليين، فإن تلك المسؤولية ليست، في المطاف الأخير، حكرا عليه.

لا يسعنا أن ننهي هذا البيان دون استرعاء الانتباه الى الحقيقة التي أصبحت معروفة الآن، وهي أن مجلس

الأمن يحتاج الى مبادرات المؤسسات الإقليمية كوكيل ضروري في صون السلم والأمن الدوليين. وقصة نجاح الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وفريق الرصد التابع لها، في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية، لا سيما في ليبريا وسيراليون، دللت بوضوح على أن المبادرات الإقليمية، إذا تواجدت، تتوفر لها فرص نجاح أكبر إذا تمتعت بالدعم الكافي العاجل من مجلس الأمن في جهوده لصنع السلام وحفظ السلام. وهذا النجاح يعطي دليلا آخر على الحاجة الى التعاون والتشاور بين الأمم المتحدة والمنظمات دون الإقليمية. وفريق الرصد التابع للجماعة يمثل مبادرة فريدة من منظمة دون إقليمية في إطار الترتيبات الإقليمية فيما يتصل باحتواء الأزمات وحسم الصراعات.

أخيرا، نود أن نذكر مجلس الأمن بألا يتردد في جهوده ليقدم لفريق الرصد الدعم الفني والسوقي الذي يلزمه لتنفيذ ولايته الحالية في سيراليون. ونقدر جهود الأمين العام لتقوية مكتب الأمم المتحدة في فريتاون، وكذلك اشتراك ذلك المكتب في نزع سلاح المتحاربين وتسريحهم، واستحداث مكتب اتصال عسكري وإيفاد أفراد أمن استشاريين الى فريتاون. لكننا نرى أن الكثير مطلوب أن يقوم به المجتمع الدولي لتقوية التعاون بطريقة حقيقية ملموسة بين الأمم المتحدة من ناحية، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية من ناحية أخرى، في دورهما التكاملي في صون السلام والأمن في المعمورة كلها.

السيد العربي (مصر): يسرني في البداية أن أتوجه بالشكر للسفير السير جرمي غرينستوك، المندوب الدائم للمملكة المتحدة ورئيس مجلس الأمن في شهر تشرين الأول/أكتوبر الجاري، لتقديمه تقرير المجلس الى الجمعية العامة (A/53/2) عن الفترة من ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٧ حتى ١٥حزيران/يونيه من العام الحالي. ويسعدني أيضا أن أتقدم بالشكر للأمانة العامة، التي ساهمت في إعداد التقرير المعروض علينا اليوم.

أبدأ بملاحظتين عامتين. الأولى، أن تقديم مجلس الأمن لتقريره السنوي الى الجمعية العامة مطلب دستوري، وفق نص المادة الخامسة عشرة من الميثاق، جاء تأكيدا على أن مجلس الأمن مسؤول أمام الجمعية العامة بوصفها تمثل أعضاء الأمم المتحدة الذين يعمل مجلس الأمن نيابة عنهم. فالتقرير يمثل حلقة الوصل في هذه العلاقة الوثيقة التي حددها الميثاق بين الجهازين، وبالذات فيما يتعلق بالمحافظة على السلم والأمن الدوليين.

ومناقشة تقرير المجلس تعتبر من أهم أدوات الجمعية العامة التي تمارس، من خلالها مباشرة، اختصاصها في متابعة أعمال المجلس، ومناقشة التدابير التي يتخذها المجلس، وإصدار توصيات بشأنها. وهنا تجدر الإشارة الى أنه بالإضافة الى أحكام الميثاق بشأن تنظيم هذه العلاقة، كان للرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، الذي صدر عام ١٩٦٢، فضل كبير في تأكيد تلك العلاقة بصورة رسمية.

الملاحظة العامة الثانية، أن الكثير من النقاط التي سأذكرها في بياني اليوم تم بالفعل اعتمادها في القرار ١٩٣/٥١ الصادر في الدورة الحادية والخمسين والذي كان الهدف الأساسي من وراء اعتماده تأكيد ضرورة تنظيم العلاقة بين الجمعية والمجلس، وتوفير أكبر قدر من الديمقراطية والشفافية في العلاقات الدولية.

لا بد من الإقرار بأنه طرأ بالفعل تحسن ملحوظ بالنسبة للتقرير الحالي، الذي يختلف عن التقارير المقدمة إلى الدورات السابقة. فقد جاء التقرير أكثر تناسقا، وأصبح أسهل للمتعامل معه. ونحن نقدر هذا.

رغم ذلك، لا يزال هناك مجال كبير للتحسين. وأود هنا أن أذكّر بورقة الدول العشر التي تقدم بها الأعضاء غير الدائمين في المجلس، ومن بينهم مصر، يوم ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، والتي أرفقها سفير كوستاريكا في تقريره عندما كان رئيسا للمجلس في كانون الأول/ديسمبر من ذلك العام، والتي تتضمن توصيات محددة لإصلاح طرق عمل المجلس.

واسمحوا لي في هذا المجال بإبداء ما يلي.

أولا، لقد واصل تقرير هذا العام استخدام أسلوب السرد الذي طالما كان محل انتقاد. ونتيجة لذلك، لا يستطيع الذي يطلع على التقرير التعرف على حقيقة ما يدور داخل المجلس من اتجاهات. إن المطلوب، من وجهة نظرنا أن يتضمن التقرير أجزاء موضوعية وتحليلية ووصفية، بحيث يعكس خلفيات الموضوع التي بحثها المجلس ونشاطاته خلال السنة التي يغطيها التقرير ووجهات النظر المختلفة للأطراف، والظروف

المحيطة بالقرارات المختلفة التي اتخذها المجلس في كل موضوع.

وحتى يؤتي هذا التقرير ثماره المرجوة، يجب أن تتمكن الجمعية العامة، بعد دراسته، من أن تبدي آراء محددة في الموضوعات التي يغطيها المجلس، إما بمتابعتها على استقلال، خارج إطار صلاحيات المجلس، أو عن طريق تقديم توصيات محددة إلى المجلس بما تراه في تلك المسائل، وفقا لما نصت عليه أحكام المادة العاشرة من الميثاق.

ثانيا، يمكن القول إن التقرير ما زال يبدو بمثابة مجلد جامع لمجموعة من المستندات التي سبق أن اطلعت وحصلت عليها الوفود، بما يمثله ذلك من إضاعة الجهد وإهدار الموارد، وهو أمر غير مجد من الناحية الوظيفية السياسية، كما أنه لا يتمشى مع سياسة التقشف التي تطبقها المنظمة. فأي مهتم بالقضايا التي يبحثها المجلس لا يكفيه أن يستغرق في قوائم لا نهائية من عناوين المراسلات التي تلقاها المجلس أو القرارات الصادرة عنه.

ويمكن أن يشتمل التقرير فقط على المستندات التي لا يحتويها المجمع الجامع لمجموعة قرارات ومقررات مجلس الأمن.

ثالثا، إن أي جهاز، حتى يعمل على الوجه الأكمل، يلزم له إطار دستوري ينظم المسؤوليات والصلاحيات والحقوق والواجبات. ويلزم له أيضا إطار إجرائي، يحدد أسلوب تنفيذ هذه القواعد. إن المجلس لا يصح أن يباشر أعماله في غياب لائحة إجراءات تحكم أسلوب عمله، ذلك أن لائحة إجراءات المجلس المؤقتة، ولا أتكلم هنا عن أسباب أنها لا تزال مؤقتة بعد كل هذه السنوات، لا تنطبق أحكامها على جلسات المشاورات المغلقة، التي يتم فيها إعداد كل ما يقوم به المجلس. فلا تستطيع دولة ما، على سبيل المثال لا الحصر، أن تطلب المشاركة في المشاورات المغلقة لطرح وجهة نظرها أمام المجلس إزاء موضوع يهمها بصفة خاصة، في حين أن أحكام المادة الحادية والثلاثين من الميثاق والمادة السابعة والثلاثين من لائحة الإجراءات تسمح بذلك.

رابعا، هناك ممارسات عديدة غير محددة المعالم، وغير مسجلة، يقال إنها تنظم عمل المشاورات المغلقة للمجلس، تم التعرف عليها بصفة غير رسمية، ولا يوجد سجل لها. وقد ركزت الدول العشر غير الدائمة، في مقدمة الورقة السابق الإشارة إليها التي قدمت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، على هذه النقطة، وذكرت على وجه التحديد:

(تكلم بالانكليزية)

"عملية تسجيل ممارسات كهذه يجب إقرارها واتباعها لتوفير عناصر الوضوح والتيقن دون التسبب بأي حال في إعاقة المجلس عن وضع تلك الممارسات وتطوير تفاصيلها".

(تكلم بالعربية)

أعتقد أن هذا موضوع هام، لأن المجلس لا يستطيع أن يعمل في فراغ من الناحية الإجرائية.

خامسا، يجب أن يتضمن الجزء الوصفي من التقرير ملخصا وقائعيا عن المناقشات التي تدور في اجتماعات المجلس المغلقة، خاصة وأن المجلس، كما ذكرت، يدير أعماله بصفة رئيسية من خلال جلسات مغلقة لا تسجل وقائعها.

سادسا، لئن كان التقييم الذي يصدره رئيس المجلس على مسؤوليته، وبصفة شخصية، يشكل دون شك تقدما ملحوظا، فإنه لا يأتي معبرا عن آراء أعضاء المجلس. كما أنه لا يعطي إلا صورة فوتوغرافية مبتسرة عما يدور داخل المجلس. وفي هذا الصدد نرى أهمية تضمين التقييم عنصرا تحليليا، وأن يتم اعتماده من المجلس نفسه.

سابعا، إن الاجتماعات التي تتم في إطار ما يطلق عليه "صيغة أريا" ممارسة طيبة ونشجعها. ولكن لكي تكتمل الفائدة من ورائها، يجب أن تصبح أكثر مرونة. حيث أنها تتم في الوقت الحالي في شكل اجتماعات مغلقة يدعى إليها كبار المسؤولين، عادة القادمين من العواصم، للالتقاء بأعضاء المجلس. إلا أننا نرى أن يتم فتحها للمندوبين الدائمين، وأن يتم تضمين التقرير عرضا موضوعيا لأعمالها. وليس أدل على الحاجة إلى سجلات لاجتماعات المجلس أكثر من دعوة أعضاء المجلس أنفسهم العام الماضي لسفير فنزويلا السابق ديغو أريا، لتفكيرهم بخلفيات هذه المبادرة.

ثامنا، يفتقر التقرير إلى تحليل المواقف التي تؤدي إلى فرض العقوبات، والغرض من هذه العقوبات، والنتائج التي ترتبت على فرضها. فيجدر بالتقرير أن يتضمن تقييما لنتائج تطبيق العقوبات بهدف قياس درجة فاعلية تلك العقوبات، ومدى تعزيزها لمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها وانسجامها معها من ناحية، وتأثيرها على الصعيد الداخلي والإقليمي للدولة المفروضة عليها مثل تلك العقوبات من ناحية أخرى. وهنا أوجه النظر إلى ورقة العمل التي اعتمدتها الجمعية العامة في إطار "خطة السلام"، حول العقوبات، والتي كنا نتوقع ونأمل أن يبادر مجلس الأمن بالاستفادة مما ورد بها. وفي هذا الصدد يجب على المجلس مراعاة إعطاء الفرصة للدول التي توقع عليها العقوبات والدول المتضررة الأخرى لتقديم وجهات نظرها إلى المجلس قبل شروعه في فرض العقوبات أو قبل تجديد هذه العقوبات.

تاسعا، نرى أن تعقد لجان العقوبات جلسات رسمية علنية، وأن تسجل وقائع أعمال جلساتها المغلقة، وأن يتضمن تقرير المجلس هذه الأمور.

عاشرا، نرحب كذلك باستمرار اجتماعات التشاور بين المجلس والدول المشاركة بقوات في عمليات حفظ السلام، وبإجراء هذه المشاورات للتعرف على حقائق المشاكل التي تصادفها القوات على أرض العمليات. فيجب ألا تتحول هذه الاجتماعات إلى اجتماعات روتينية. ولا شك أن إتاحة وقت كاف ومناسب للدول المشاركة بقوات لدراسة تقارير الأمين العام ذات الصلة من شأنها أن تضاعف من المساهمة الموضوعية لهذه الدول، بما يثري هذه الاجتماعات بالجمع بين البعدين السياسي والعسكري فيها. ولا بد أن يعكس التقرير عرضا موضوعيا لأعمال هذه الاجتماعات بدلا من الاكتفاء بالإشارة إلى تواريخ انعقاد هذه الاجتماعات، كما هو وارد في التقرير الحالي.

لقد آن أوان أن يقوم المجلس بدعوة الدول الأعضاء للمشاركة في القرارات التي يصدرها فيما يختص باستخدام وحدات من القوات المسلحة للأعضاء، وفقا لأحكام المادة الرابعة والأربعين من الميثاق.

أخيرا، بالإضافة إلى التقارير السنوية التي يقدمها المجلس إلى الجمعية العامة، يجب أن يقوم المجلس بتقديم تقارير خاصة عن موضوعات محددة تسترعي انتباه المجلس، وذلك إعمالا للمادة الرابعة والعشرين من الميثاق.

وفي هذا الشأن أذكر مرة أخرى بالورقة المشتركة التي تقدمت بها مصر واندونيسيا في عام ١٩٩٦ إلى المجلس والتي تتضمن قائمة بحالات على سبيل المثال لا الحصر يجب على المجلس فيها تقديم تقارير خاصة إلى الجمعية العامة.

أود في ختام بياني أن أعرب عن الأسف من أن تقرير مجلس الأمن المقدم إلى الجمعية العامة لم يأخذ بتوصيات الجمعية العامة الواردة في القرار ١٩٣/٥١. كما لم يتضمن التقرير شرحا للأسباب التي دفعت بالمجلس إلى عدم التجاوب مع تلك التوصيات. واختم البيان بالإعراب عن الأمل في أن يتجاوب المجلس مع الأصوات المتعالية التي تطالب بإعادة النظر في أسلوب عمل المجلس حتى ترتفع المصداقية والشرعية فيما يقدم عليه من تدابير.

السيد أموريم (ترجمة شفوية عن الإسبانية): من دواعي سروري أن أراكم، سيدي، توجهون دفة أعمالنا.

(تكلم بالإنكليزية)

أود أن أشكر رئيس مجلس الأمن، السفير جريمي غرينستوك، على عرضه المتوازن والموضوعي لتقرير هذه السنة إلى الجمعية العامة. إننا نثمن تثمينا عاليا هذه الممارسة، التي كان قد أخذ قصب السبق فيها سلفي، السفير ساردنبرغ، ويسرنا أن نلاحظ أنها أصبحت تقليدا متبعا.

لقد واصل مجلس الأمن الاجتماع يوميا تقريبا أثناء الفترة التي يشملها تقرير هذه السنة - وأثناء الأشهر الأربعة التي انقضت بعدها - للتصدي لمختلف أنواع التحديات في شتى أنحاء العالم. وإذا بدأنا بمنطقتنا، سنلاحظ أن جدول أعمال المجلس يتضمن بندا واحدا فقط يتعلق ببلد من الأمريكتين - وتحديدا، الحالة في هايتي. ورغم أن عودة الحكم الديمقراطي إلى الأمة الشقيقة تلك لم يؤد حتى الآن إلى ترسيخ للمؤسسات الدستورية كفيل بقيام بيئة اجتماعية واقتصادية محسنة، ينبغي لمشاكل هايتي ألا تعالج إلى ما لا نهاية من منظور صون السلم والأمن الدوليين.

وتمشيا مع الفلسفة التي تبناها الأمين العام في آخر تقرير له عن أعمال المنظمة - فلسفة دأبنا على مناصرتها - حان الوقت لوضع هايتي في سياق آخر للأمم

المتحدة، يتحمل فيه المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة مسؤولياتهما في النهوض بمهام بناء السلام الطويلة الأمد، وهي مسؤوليات لا يستطيع مجلس الأمن ولا يجب أن يتحملها.

لقد جاءت رحلة الأمين العام كوفي عنان الأخيرة إلى أمريكا اللاتينية، التي شملت زيارات إلى البرازيل والأرجنتين وأوروغواي والمكسيك، في لحظة متسمة بزيادة الوعي الإقليمي بأهمية التعاون الدولي للتسوية السلمية للمنازعات. وإلى جانب الخطوات التي نخطوها نحو نشر الوئام وتحقيق التكامل في منطقتنا على أساس إنسانيتنا المشتركة واحترام القانون الدولي، يظل عزم معقودا على تأكيد التزامنا بالنظام التعددي لصون السلام والأمن، المجسد في ميثاق الأمم المتحدة. لقد اضطلعت أمريكا اللاتينية بدور رائد في بناء صرح ثقافة السلام والعيش في ظلها. فمعاهدة تلاتيلولكو أنشأت قبل ٣٠ عاما أول منطقة خالية من الأسلحة النووية. والنزاعات الإقليمية القليلة المتبقية في المنطقة تجري معالجتها بفعالية عن طريق التفاوض الدبلوماسي. وقبل أشهر قليلة فقط، في أقصى جنوب قارة أمريكا الجنوبية، في الأرجنتين، اعتمد "إعلان أوشوايا" لخلق منطقة سلام وتعاون خالية من أسلحة الدمار الشامل - منطقة تشمل البلدان الستة الأعضاء في السوق المشتركة للمخروط الجنوبي أو المنتسبة إليها: وهي الأرجنتين والبرازيل وباراغواي وأوروغواي وبوليفيا وشيلي.

وإذ نطمح في إقران السلام بالعدالة وتوفير فرص اقتصادية أعظم للجميع، فإننا سنواصل السعي، في الجزء الذي ننتمي إليه من العالم، إلى العمل عن كثب مع العاملين في المناطق الأخرى الذين يشاطروننا تلك الطموحات، وسنضع أيدينا بأيديهم لتشجيع التحرك، على صعيد العالم كله، بعيدا عن الخصام وانعدام الاستقرار، تحرك تحتل أمم متحدة قوية مركز الصدارة فيه. ونود أيضا أن نعرب عن التقدير لكوستاريكا على مساهمتها الممتازة.

إلا أن الاتجاهات الحالية لا تسمح لنا بأن نثق ثقة كاملة بأن العالم سيصبح مكانا أكثر أمنا أو أن سلطة مجلس الأمن ليست معرضة للخطر. ومع تراجع التوقعات الطوباوية التي أثارها انتهاء الحرب الباردة، يصبح من دواعي القلق ملاحظة بقاء الصراعات القديمة العهد في الشرق الأوسط، والبلقان، ومخلفات الاتحاد السوفياتي السابق، فضلا عن أجزاء شتى من أفريقيا. والتجارب النووية في جنوب آسيا أضافت بعدا جديدا مقلقا للمشاكل الأمنية في تلك المنطقة.

وفي الوقت نفسه، قد يكون من دواعي قلق أكبر مشاهدة محاولات، لأسباب شتى، لتقويض الأساس الجماعي المقبول الذي وضعناه للإجراءات الدولية المشروعة في ميدان السلام والأمن - أي ميثاق الأمم المتحدة. ودون الخوض في تفاصيل الأسباب الفردية لقرارات خاصة اتخذتها منظمات إقليمية وغيرها من الأجهزة غير العالمية، فإن حالات تعليق تطبيق الميثاق هذه - يقال أنها خارج إطار المعيار القانوني للأمم المتحدة - تحمل في ثناياها أعراض الافتقار إلى الثقة في صلاحية حكم المجلس، مما يجب أن يكون مدعاة لتأمل عميق من جانب الدول الأعضاء قاطبة. وسيكون من دواعي الشعور بالإحباط فعلا لو أن فترة ما بعد الحرب الباردة، بدلا من تمهيدها لعصر يتسم بانسجام دولي أعظم، تدهورت إلى أنماط جديدة من التشرذم ومناطق النفوذ، بما يضر بمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة.

لقد عاشت هذه المنظمة لحظة من الثقة المتجددة في قدرتها على بلورة اجابات دبلوماسية بناءة على الأزمات الدولية عندما عاد الأمين العام كوفي عنان من بغداد بمذكرة تفاهم أحيت التعاون بين الحكومة العراقية ولجنة الأمم المتحدة الخاصة. مع ذلك، لم ينجز حتى الآن نمط متواصل لهذا التعاون. وإلى أن يأتي اليوم الذي يمتثل فيه العراق امتثالا كاملا لالتزاماته، لن يستطيع مجلس الأمن من قلب صفحة عواقب عدوانه على الكويت في الماضي. وفي الوقت الحاضر، يتيح مفهوم إجراء استعراض شامل لما تم إنجازه وما يفتقد إليه في ظل نظام الجزاءات أفضل إمكانية للتقدم، ويستحق الإقدام عليه بإخلاص. والتعاون الكامل من العراق مع اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية يجب بالطبع إثباته سلفا.

وفي أفريقيا لم يترجم الوعد بالسلام المرتبط بانتهاء الفصل العنصري حتى الآن إلى النهضة الأفريقية الحقة التي تصورها نلسون مانديلا. والتناقض الصارخ الذي يجلبه كابوس الصراع في أنغولا يكفي لتبديد أية أوهام. والتحدي الذي يواصل به جوناس سافمبي بطريقة منهجية الاستخفاف بوعوده المتكررة بنزع السلاح والانضمام إلى جهود بناء بلده كان، في المنطقة وفيما وراءها، مثار استهجان شديد مقصور على حفنة من

الشخصيات السيئة الصيت في عالمنا المعاصر. مع ذلك لا تلوح في الأفق نهاية معاناة الشعب الأنغولي، ومجلس الأمن يبدو عاجزا عن فرض التقيد بتنفيذ قراراته.

في منطقة البلقان ما زالت حلقة التعصب الأعمى التي أطلقت عنانها تجزئة يوغوسلافيا السابقة تزرع الألم والدمار في أعقابها. ولقد تابعنا بشعور من الضيق محنة الناس في كوسوفو ونتفق مع الذين يؤمنون بأن المجتمع الدولي يتحمل مسؤولية جماعية عن الحيلولة دون تدهور الأزمات الإنسانية إلى كوارث إنسانية. غير أن المجتمع الدولي يجب عليه أن يسعى إلى تفاهم أفضل على صعيد متعدد الأطراف حول اللجوء إلى الأعمال القسرية لأسباب إنسانية. والمناقشة المفتوحة في مجلس الأمن حول هذا الموضوع - التي عقدت منذ وقت قريب، في أيلول/سبتمبر - لم تتوج بتلاق واضح في وجهات النظر، ومن المؤكد أن الضرورة تقتضي إجراء مناقشات أخرى. لكننا نريد أن نذكر بأن الأساس الوحيد المقبول في الوقت الحاضر لاستخدام القوة بدون تخويل من مجلس الأمن، هو المادة ٥١ من الميثاق، التي تنص على الحق المشروع في الدفاع عن النفس. وهذه المادة لا تفسح مجالا للتأويل.

وقد تعززت مصداقية مجلس الأمن كثيرا في بداية هذا العقد، عندما بدا أن العمل على تحقيق توافق في الآراء إنما يخدم مصالح أعضائه جميعا على أفضل وجه. ولكن مع المشقة التي يواجهها المجتمع الدولي وهو يعالج الاضطراب الناشئ عن عدم الاستقرار المالي وإرساء سوابق قد تكون مزعزعة للمجال السياسي الدولي، بدأ بعض المراقبين يتكلمون - بشيء من التشاؤم - عن نهاية الفترة الطيبة نسبيا التي أعقبت نهاية الحرب الباردة.

وعملا على استعادة الثقة في مؤسساتنا وفي قدرتنا على العمل على تحقيق توافق في الآراء، لا بد أن نوافق على بعض الأساسيات. وقد أشار السيد بيل كلينتون، رئيس الولايات المتحدة، في بيانه الشجاع الذي أدلى به في رواندا في آذار/ مارس الماضي، بأن الشيء الوحيد الذي يفصل على نحو حاسم بين شعوب العالم في فجر الألفية الجديدة هو الخط الفاصل بين من يؤمنون بالإنسانية المشتركة بيننا جميعا، من ناحية، ومن يرفضونها، من ناحية أخرى؛ بين الذين يجدون للحياة معنى عبر الاحترام والتعاون، من ناحية، ومن يؤمنون بالحرب، من ناحية أخرى. وهذا قول نتفق معه كل الاتفاق.

ومثل هذه الفلسفة لا تتمشى مع التمسك بالخلافات البالية التي تفصل الشرق عن الغرب أو تفصل الشمال عن الجنوب. فهي فلسفة تتعارض تماما مع النبوءات الحالكة السواد المتضمنة في أفكار زائفة من قبيل ما يسمى صدام الحضارات. فقد بدأ الناس بجميع مشاربهم، وبصرف النظر عن العقيدة أو الثقافة أو الأصل الإثني، يقدرون منافع التزاوج بين التقاليد المختلفة. فمن الممكن اليوم القول بأن تراث المهاتما غاندي مناسب لتربية تلاميذ البلدان الصناعية تربية روحية، كما أن تراث راؤول وولنبرغ ملائم لطلاب البلدان النامية. إن عصرنا قد جعل من الممكن إعادة تقييم الأنماط الجامدة القديمة وجعل من المحتم التوصل الى فهم أفضل لمصيرنا المشترك كبشر. وينبغي النظر من هذه الزاوية الى مفهومي الشرق والغرب والشمال والجنوب.

والأدوات الوحيدة المتاحة لنا التي ستنجح في جمع شمل كل من يؤمنون بإنسانيتنا المشتركة هي الأدوات التي يمكن أن يتصورها المجتمع الدولي بأسره باعتبارها تعبر عن مصالحنا العالمية. والأمم المتحدة هي الجهاز الوحيد من هذا النوع في ميدان السلم والأمن. وينبغي لمجلس الأمن أن يكون صوتها المحترم. ولا بد من أن نسعى جاهدين للحفاظ على سلطته والعمل على تعزيز مكانته.

وضمانا لحفاظ مجلس الأمن فعلا على دوره في تعزيز السلم في السنوات المقبلة، سيكون من الضروري أن تواجه الدول الأعضاء الحاجة الملحة الى الانتهاء من عملية إصلاح الأمم المتحدة بالموافقة على شكل للمجلس يكون موسعا ومجددا. وعناصر الإصلاح الهادف والممكن في الوقت نفسه معروفة لكل منا. وهي تشمل التوسع في فئتي العضوية، الدائمة وغير الدائمة، مع وجود البلدان النامية في كل من الفئتين، على أساس من عدم التمييز بالمقارنة بالأمم المتقدمة. كما يعني الإصلاح مزيدا من الشفافية في مجلس الأمن - في العلاقة بين الأعضاء الدائمين والأعضاء غير الدائمين - وفي علاقات مجلس الأمن بالهيئات الأخرى، ولا سيما الجمعية العامة. وهذا يقتضي أن تجمع عملية اتخاذ القرارات بين العدالة والفعالية، وبين الواقعية والإنصاف.

إن التآكل التدريجي في شرعية مجلس الأمن ومصداقيته ليست خطرا كامنا في المستقبل البعيد، بل عملية بدأت فعلا. ويتعين علينا، نحن الدول الأعضاء أن نوقف هذه العملية وأن نعكس اتجاهها فعلا. والإصلاح ليس علاجا شافيا لجميع الأمراض. ولن يصدر عنه أمر

سحري يغير من التفكير القديم لدى البعض، أو من عدم ثقة البعض بالنفس. إلا أنه شرط لا غنى عنه وقد يكون بوسعنا أن نتجاهله، إلا أن هذا سيكون خطرا علينا.

السيد ساينيز بيولي (كوستاريكا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): إن كوستاريكا تشعر بسعادة بالغة وهي تراكم اليوم، سيدي الرئيس، في مقعد الرئاسة في اجتماعنا هذا. ويسعدنا أن نشترك في النظر في تقرير مجلس الأمن المرفوع الى الجمعية العامة بشأن أعماله خلال الفترة من ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٧ الى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٨.

وعلى مدى الـ ٢٢ شهرا الماضية، تشرف وفدي بتمثيل مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بوصفه أحد الأعضاء المنتخبين لعضوية مجلس الأمن. وبهذه الصفة، سعت كوستاريكا جاهدة الى أن تكون جديرة بتمثيل مجموعتنا، والى تعزيز المبادئ الأساسية لسياستنا الخارجية، ألا وهي تعزيز حقوق الإنسان، واحترام القانون الإنساني الدولي، وتحقيق مبدأ عدم التدخل، والامتثال المطلق لحظر استعمال القوة، وتعزيز الديمقراطية بوصفها أفضل وسيلة لإعمال حق الشعوب في تقرير المصير.

ونحن مقتنعون بأن أنشطة مجلس الأمن لابد من أن تهتدي بالضرورة بهذه المبادئ الواضحة والسارية بصفة عامة. وإننا نؤمن بوجوب بذل جهد مستمر لتحاشي الاستسلام للإغراء الذي يدعونا الى التماس أساليب براغماتية سهلة للخروج من الأزمات التي يعالجها مجلس الأمن. فنحن نؤمن بأنه نظرا لأن مجلس الأمن يتناول أشد الحالات خطورة وحساسية التي تؤثر على العلاقات الدولية وتهدد السلم والأمن، فلا بد للمجلس من أن يلتمس لمثل هذه الأزمات الحلول الصحيحة الدائمة.

وفي سياق النظر في تقرير مجلس الأمن المرفوع الى الجمعية العامة، أود إلقاء الضوء على بضع جوانب من أعمال المجلس. إذ سألفت الأنظار قبل كل شيء الى أسباب الأزمات ذات الطبيعة المعقدة والحاجة الى التوصل الى حلول متكاملة لها، بما في ذلك القيام ببعثات وعمليات حفظ سلام متعددة الاختصاصات. وثانيا، أود أن أسترعي الانتباه الى ضرورة أن يراعي المجلس في مداولاته مراعاة تامة مبدأي سيادة الدول والمساواة بينها في السيادة، فضلا عن القواعد المتجسدة في ميثاق المنظمة. وثالثا فإنني أشير الى ضرورة تقيد التدابير التي يعتمدها مجلس الأمن - ولا سيما الجزاءات - تقيدا صارما بالقانون الإنساني الدولي وبأن تقتصر على التدابير التي تعتبر ضرورة مطلقة.

وعلاوة على ذلك، وبما أن الجزء الأكبر من أعمال مجلس الأمن في هذه الفترة كان يركز على أفريقيا، فسأشير الى الحالة في تلك القارة. وسأذكر أيضا التجارب النووية التي جرت في أيار/ مايو من هذه السنة، وهي تمثل، من وجهة نظرنا، واحدا من أخطر الأحداث التي وقعت في الفترة قيد النظر.

أولا وقبل كل شيء، فإن لجميع الأزمات المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن أسبابا معقدة. ففي هذه الأيام، تتجاوز مصادر الخطر المهددة للسلم والأمن الدوليين المفاهيم التقليدية، وتشمل القضايا الاقتصادية والاجتماعية، ولا سيما القضايا المتصلة بعدم احترام حقوق الإنسان. ونحن نعتقد أنه لا بد أن ننتقل من المفهوم التقليدي للصراعات المسلحة السياسية التي تنشب بين الدول، لكي نأخذ بمفهوم أكمل وأشمل يتناول الأخطار المهددة للسلم والأمن. وينبغي لمثل هذا المفهوم أن يشمل حالات الفقر المدقع، وانتهاك حقوق الإنسان، والتخلف الاقتصادي والاجتماعي الشديد، والتدفقات الضخمة المؤلفة من لاجئين أو مشردين داخليا، والحروب الأهلية ذات الأساس الإثني، والتدهور البيئي البالغ، والإرهاب، بل والظواهر الاجتماعية السياسية مثل الفساد والاتجار بالمخدرات والجريمة الدولية والأصولية والتعصب، وكلها بنود يلزم إدراجها على جدول أعمال الأمن العالمي.

ونحن نعتقد أنه لا بد من إيجاد حلول تعنى بمختلف أوجه هذه الأزمات وأن نضع مقترحات وآليات محددة ونطورها من أجل القيام بعمل محدد المعالم استجابة لها. وفي هذا السياق، لا يمكن لبعثات حفظ السلام أن تظل تصمم من وجهة النظر العسكرية البحتة فقط، بل يجب أن تشمل أيضا مكونات ذات طابع سياسي وإنساني. واليوم، لا يمكن بناء السلم والأمن إلا عن طريق عمل شامل يتجاوز مجرد رصد وقف إطلاق النار ليتضمن عناصر أخرى لا غنى عنها في العملية الانتقالية من النزاع إلى السلام والديمقراطية، مثل تعزيز التنمية الاقتصادية وحقوق الإنسان، وبناء الثقة بين مختلف الجهات السياسية الفاعلة، والإشراف على الانتخابات.

ثانيا، من الضروري أن يحترم مجلس الأمن بشكل صارم في إجراءاته مبادئ السيادة والمساواة بين الدول في السيادة، فضلا عن المعايير المكرسة في ميثاق المنظمة. إن مجلس الأمن، في اضطلاعه بوظيفته الأساسية المتمثلة في صيانة السلم والأمن الدوليين، إنما يتصرف بالنيابة عن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ولذلك فإن أنشطة المجلس لا ينبغي لها ولا يجوز أن تصبح أسرارا تُحجب عن الدول الأعضاء في المنظمة. فوظيفته تقتضي المعيار الأساسي المتمثل في الشفافية. إلا أن عمل مجلس الأمن لا بد أن يتسم أيضا بالفعالية. ولهذا السبب علينا أن نسلم بأنه، في بعض الحالات - الاستثنائية بالتأكيد - تقتضي عملية اتخاذ القرار بعض السرية والخصوصية.

علاوة على ذلك، إذا أريد لأعمال مجلس الأمن أن تكون فعالة، لا بد له من أن يحصل على أكبر قدر ممكن من المعلومات من أعضاء الأمم المتحدة. وتقتضي هذه الضرورة، فضلا عن المعيار الأساسي المتمثل في سلامة الإجراءات المتبعة، التطبيق الصارم للمادتين ٣١ و٣٢ من الميثاق، اللتين تبيحان للدول الأعضاء في المنظمة من غير أعضاء مجلس الأمن أن تشترك في المناقشات بدون أن يكون لها حق التصويت.

ودفعت هذه الاعتبارات أعضاء مجلس الأمن المنتخبين، في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، إلى تقديم ورقة موقف بشأن أساليب عمل المجلس. ويورد التقرير قيد النظر الوثيقة بصفتها جزءا من التقييم الشهري الذي أعده وفدي عن شهر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧. وقد أدمجت جوانب عديدة من ورقة الموقف هذه في ممارسات ذلك الجهاز. وللأسف، هناك بعض المقترحات الأساسية التي لم تدمج بعد.

وكما لاحظنا في تلك الورقة، نرى أن عقد مجلس الأمن جلسات مفتوحة يجب أن يكون هو العرف السائد. فالمشاورات غير الرسمية، بالمعنى القانوني - التقني الدقيق ليست جلسات لمجلس الأمن. إذ لا يجوز اتخاذ قرارات في هذه المشاورات، كما أنها لا تفي بالالتزامات التي أعرب عنها في المادتين ٣١ و٣٢ من ميثاقنا. ونحن نرى أن جميع الدول الأعضاء في المنظمة، لا سيما الدول المعنية مباشرة، يحق لها أن تعرب عن آرائها بشأن الحالات التي ينظرها مجلس الأمن في المراحل الأولى من مداولاته.

كما نرى أنه ينبغي للأمين العام وممثليه أن يقدموا تقاريرهم لمجلس الأمن على فترات متقاربة أكثر وفي جلسات عامة. ومن غير المقبول أن يعتبر الأمين العام بعض المعلومات سرية وأنه لا يحق لغالبية أعضاء المنظمة الاضطلاع عليها. ومن ثم فنحن ندعو الأمين العام في المستقبل إلى تقديم تقاريره، كقاعدة عامة، في جلسات عامة لمجلس الأمن.

علاوة على ذلك، نحن مسرورون بوجه خاص من أن التقييمات الشهرية التي أعدها رؤساء مجلس الأمن السابقون قد أدمجت في التقرير السنوي المقدم إلى الجمعية العامة. ونعتقد أن إدماج هذه التقييمات يمثل إسهاما كبيرا في تحسين نوعية التقرير المعروض علينا.

ثالثا، نعتقد أن التدابير التي يعتمدها مجلس الأمن، لا سيما الجزاءات، ينبغي أن تتفق على نحو صارم مع القانون الدولي والتفكير السياسي السليم. فاعتماد أية تدابير تنطوي على استخدام القوة أو العناصر العسكرية يجب أن يفي بجميع المقتضيات القانونية والسياسية والاستراتيجية الضرورية. إن أي إجراء من هذا القبيل يقتضي أن يصدر مجلس الأمن إذنا صريحا في كل حالة محددة، ولا نعتقد أن ذلك الإذن ينبغي إعطاؤه بدون حدود واضحة، ولا يجب أن يكون خاضعا لقرار لاحق صادر عن أجهزة أخرى أو مجموعات من الدول. إن ذلك من شأنه تنازل مجلس الأمن عن مسؤوليته الرئيسية وغير القابلة للإحالة، وهي صون السلم والأمن الدوليين. وهذا الاعتبار هام بصفة خاصة هذه الأيام، لا سيما في ضوء التطورات في منطقة البلقان.

ويجب أن يحدد مجلس الأمن بوضوح الأهداف السياسية والاستراتيجية والعملية لأي تدبير يتخذه، فضلا عن برنامج معد سلفا للأعمال اللاحقة. وفي أية حال، ينبغي في أي تدبير يتخذ أن يضمن توفير المساعدة الإنسانية لضحايا النزاع والمراعاة الصارمة لحقوق الإنسان وتعزيزها.

وحينما تتخذ التدابير المعتمدة شكل الجزاءات أو إجراءات المنع، ينبغي أن تتفق هذه الجزاءات أو الإجراءات على نحو صارم مع القانون الإنساني الدولي وأن تكون محصورة في التدابير الضرورية ضرورة مطلقة. ونحن نرى أن الجزاءات لا تعدو كونها وسيلة يتخذها المجتمع الدولي للدفاع الجماعي عن النفس، مصممة فقط

لممارسة الضغط على الحكومات أو السلطات التي تهدد السلم والأمن. ولهذا السبب ينبغي أن لا تكون الجزاءات أسلوبا - خفيا نوعا ما - للتدخل في الشؤون التي تدخل أساسا في نطاق الولاية الداخلية للدول. وينبغي أن تستخدم بوصفها إجراء أخيرا، قبل الإذن باستخدام القوة، في الحالات التي يبدو فيها تهديد واضح وموضوعي للسلم والأمن الدوليين.

وبالإضافة إلى ذلك، وكضمانة ضرورية للمبادئ المذكورة آنفا، ينبغي دائما تفسير الجزاءات وتطبيقها بشكل يضمن رفاه السكان المدنيين. ويجب أن تكون الاستثناءات لأسباب إنسانية عنصرا جوهريا في أي نظام للجزاءات. وفي هذا الصدد، يفضل وفدي أن تصمم الجزاءات لمعاقبة القادة المسؤولين مباشرة عن السياسات غير القانونية، لا معاقبة السكان عموما. إلا أن هذا النوع من الجزاءات ينبغي أن يراعي بوجه خاص احترام حقوق الإنسان للأفراد المعنيين، ويفترض البراءة ويتجنب الإضرار بالقصر. علاوة على ذلك، فإن المسؤولين عن تطبيق الجزاءات، نظرا لما لها من طابع عقابي، ينبغي لهم أن يفسروها على أساس تقييدي.

وعلى نحو مماثل، لا يقبل وفدي وجود جزاءات أبدية. فلا بد لأي نظام جزاءات أن يكون مؤقتا وأن يشمل شروطا واضحة ويمكن تحديدها بموضوعية لرفعه. ونظام الجزاءات الذي لا يكون خاضعا لموعد نهائي يمثل في حد ذاته انتهاكا للقواعد الأساسية للتعايش السلمي فيما بين الشعوب. وفي هذا السياق، نرحب بالتطورات الجديدة فيما يتعلق بهجوم لوكربي الإرهابي والجزاءات المفروضة على ليبيا.

وترى كوستاريكا أيضا أن الجزاءات يجب بالضرورة أن تكون مصحوبة بحوار بين الأطراف بغية تمكين الحكومة الخاضعة لنظام الجزاءات من أن تغير سياساتها وتكيف بالتالي سلوكها مع مطالب المجتمع الدولي. إن الجزاءات ليست غاية في حد ذاتها، وإنما ينبغي أن تكون جزءا من استراتيجية شاملة مصممة لإيجاد حل سياسي سلمي للأزمة التي تفرض الجزاءات بسببها. ومن ثم تؤيد كوستاريكا اقتراح الأمين العام بإجراء استعراض شامل للعلاقة مع العراق حالما استأنف ذلك البلد تعاونه مع لجنة الأمم المتحدة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وفي الفترة قيد النظر، سادت جدول أعمال مجلس الأمن أزمات متعددة في أفريقيا. وقد علمتنا التجربة أن استخدام القوة لم يؤد إلى تسوية النزاعات الأفريقية أو يحل المشاكل الخطيرة التي تحدق بشعوب تلك القارة. بل على العكس من ذلك، فقد أدت تلك الحروب إلى تفاقم المأساة الإنسانية.

ويجب أن نعترف بأن المجتمع الدولي لا يمكنه، ولا ينبغي له، أن يسعى إلى فرضه على بلدان أفريقية حلولا خارجية، غريبة عن طريقة حياتها وعن تجاربها الوطنية والإقليمية. إن من شأن الأفارقة أنفسهم أن يحددوا وينشئوا، عن طريق هياكلهم الإقليمية ودون الإقليمية ما يرونه من نماذج لإحلال السلام وتحقيق التنمية واحترام الحريات والحقوق الأساسية. وفي هذا الصدد، نعتقد أن المطلوب رؤيا جديدة للبلدان الأفريقية، رؤيا تأخذ في الاعتبار حالتها الاستثنائية وأولوياتها الخاصة، وترمي إلى تعزيز بناء سلام حقيقي ومستدام. وفي هذا السياق، من الضروري أيضا، بموازاة تلك العملية، أن يتخذ زعماء أفريقيا موقفا خلاقا ومسؤولا وغير متحيز يتعلق بعدد من المسائل السياسية.

وفي الختام، أود أن أشير إلى التجارب النووية التي أجريت في آسيا في أيار/مايو من هذا العام. يعتقد وفد بلادي أن من بين جميع الأحداث التي جرت في الفترة قيد النظر، كانت أخطر المضاعفات هي التي تترتب على تلك التجارب. ونعتقد أنها تنم عن تحد للإرادة الدولية التي أعرب عنها مرارا، وأنها عنصر خطير في زيادة التوترات النووية، واعتداء على السلم والأمن الدوليين. ونخشى أن تجري أحداث مشابهة في المستقبل، تحمل مجلس الأمن على النظر في المسألة مرة أخرى.

وهذه الأشهر كانت بالنسبة لوفد بلادي فترة من العمل الشاق. والتزامنا بالمبادئ الأساسية التي أوجزتها سابقا - أي احترام السيادة، والمساواة في السيادة، والديمقراطية وحقوق الإنسان - يظل التزاما ثابتا، بينما نسعى في الوقت نفسه إلى تطبيق هذه المبادئ على الواقع الصعب الذي يواجهه مجلس الأمن.

السيد لي هيونغ تشول (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أقول إن وفد بلادي يحيط علما بتقرير مجلس الأمن المقدم إلى الجمعية العامة.

إن مسؤولية مجلس الأمن هامة بالفعل في كفالة السلم والأمن الدوليين وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم

المتحدة. ولهذا السبب تولي جميع الدول الأعضاء أهمية خاصة لأنشطة مجلس الأمن.

والاهتمام الذي توليه الدول الأعضاء لأنشطة مجلس الأمن يتزايد تزايدا كبيرا، ولا سيما في الحالة الدولية الراهنة بعد انتهاء الحرب الباردة. وثمة عدد كبير من البلدان تتوقع أن يتصرف المجلس على نحو صحيح وفقا للمهام والمبادئ التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة، وحماسها للمشاركة مباشرة في أنشطة المجلس والإسهام فيها يزداد أكثر من ذي قبل.

هذه الحقيقة تدعو أعضاء الأمم المتحدة إلى استعراض جميع جوانب أنشطة مجلس الأمن بالتفصيل ومن زاوية جديدة، وإحداث تغييرات جذرية من أجل كفالة أن يسهم مجلس الأمن إسهاما حقيقيا في صون السلم والأمن الدوليين.

إن الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن ينتخبون انتخابا، ويضطلع المجلس بالمهام المنوطة به بالنيابة عن مجمل الأعضاء في الأمم المتحدة، عملا بالمادتين ٢٣ و ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة. ومن المؤكد إذن أنه ينبغي استعراض وتقييم أعمال مجلس الأمن من قِبل الجمعية العامة التي تضم ١٨٥ دولة عضوا. وينبغي أن نغتنم الفرصة للقيام بذلك خلال المداولات بشأن البند المعروض علينا الآن.

ويرى وفد بلادي أنه من الضروري أن يكفل مجلس الأمن التجرد والشفافية في جميع أنشطته. وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان أن يحسّن بصورة قاطعة نوعية تقريره السنوي. فالتقرير المقدم إلى الجمعية العامة يفتقر إلى المعلومات المطلوبة لتقييم العمل السنوي لمجلس الأمن بصورة صحيحة. فهو ذو طبيعة إجرائية، لا يتضمن سوى تواريخ الجلسات والقرارات وما إلى ذلك. وعليه، فإن التقرير لا يساعدنا في التوصل إلى فهم صحيح لأنشطة المجلس.

إن التقرير السنوي للمجلس المقدم إلى الجمعية العامة ينبغي بالتأكيد أن يعطي جردا موضوعيا وتحليليا لأعماله السنوية، وليس مجرد تذكير الأعضاء بمحاضر الجلسات - وهي منشورة بالفعل - بغية التمكن من التفريق بين الجوانب الإيجابية والسلبية لأعمال المجلس. ولهذا الغرض، ينبغي أن يتضمن التقرير معلومات مفصلة تتعلق خصوصا بعملية اتخاذ وتنفيذ القرارات وبالمشاورات غير الرسمية وبأنشطة الهيئات الفرعية التابعة لمجلس الأمن.

ولقد تناهى إلى مسمعنا في السنوات الأخيرة شكاوى من الدول الأعضاء مفادها أن أنشطة مجلس الأمن تفتقر إلى التجرد والشفافية، وأن المجلس يتصدى للمنازعات بطريقة غير عادلة وفقا لإرادة بلدان معينة. وبغية أن يسهم مجلس الأمن إسهاما حقيقيا في صون السلام والأمن عن طريق قيامه بأنشطة عادلة، ينبغي أن يتخلى عن طريقة تفكيره وعن طرائق عمله الموروثة من فترة الحرب الباردة.

وإذا استمر مجلس الأمن، مثلما كان الحال في الماضي، في معالجة المسائل بطريقة متحيزة دون أن يأخذ في الاعتبار آراء الأطراف المعنية، وبدأبه على إجراء مشاورات غير رسمية بوصفها طريقة عمله الرئيسية بحجة كفالة الكفاءة في أعمال المجلس، فلن يتوقع أحد منه إحراز نتائج إيجابية. بل إن ذلك سيؤجج نار المواجهة بين الأطراف المعنية ويؤدي بالتالي إلى تفاقم النزاعات.

إن أنشطة الأمم المتحدة من أجل صون السلم والأمن الدوليين ينبغي الاضطلاع بها بطريقة تعكس آراء المجتمع الدولي، وينبغي تكوين آراء المجتمع الدولي في محفل ديمقراطي ومنفتح على أساس مبدأ التجرد، وليس في مجلس أمن لا ديمقراطي ومغلق. وبغية تحقيق هذا الغرض، ينبغي السماح للأطراف المعنية أن تشارك في المشاورات غير الرسمية، وينبغي احترام آرائها، وينبغي جعل العملية علنية.

إننا نعارض طريقة عمل مجلس الأمن الراهنة التي تظهر بعض الدول الكبرى، عن طريق المشاورات غير الرسمية بمظهر حماة السلام، وتظهر البلدان الضعيفة بمظهر المعرقل للسلام. وقد ظهر هذا مؤخرا في حقيقة أن اليابان التي تستبد بها فكرة توجيه الملامة إلينا بلا مبرر، أساءت استعمال مجلس الأمن للافتراء غير المبرر على بلادي. وقد لفتت اليابان عناية مجلس الأمن لإطلاق تابع عائد لنا، وهي مسألة لا ينبغي بطبيعتها أن تناقش في مجلس الأمن.

وفي هذا الصدد لا يسعنا سوى التشكيك في مسألة أن مجلس الأمن أولا تناول مسألة إطلاقنا لساتل، مع أنه لا يوجد أدنى شك في أن تناول تلك المسألة ليس من

اختصاص مجلس الأمن، وثانيا، أن مجلس الأمن أصدر ما أطلق عليه "البيان الصحفي" بعد مناقشة المسألة في غرفة خاصة طبقا لخدعة دبرتها اليابان، ووصفها المجلس من ثم بأنها وجهة نظر المجتمع الدولي.

وهذا يوضح بجلاء كيف يجري تجاهل مسألة التجرد، وكيف يجري اصطناع رأي المجتمع الدولي في مجلس الأمن خلف أبواب مغلقة، وكيف يساء استخدام المجلس من جانب بعض البلدان تحقيقا لأغراضها السياسية، بدلا من الوفاء بمهمته في حفظ السلم والأمن الدوليين.

فإذا كان لمجلس الأمن أن يضمن التجرد في أنشطته، فإن من الأهمية له أيضا أن يستقي دروسا من أخطائه الجسيمة في الماضي نتيجة الإساءات التي ترتكبها بعض الدول الكبرى خدمة لأغراضها الخاصة، وأن يتخذ تدابير تصحيحية تتماشى مع حالة زمنا الحاضر التي تغيَّرت.

وكما هو معروف جيدا، قامت الولايات المتحدة في عام ١٩٥٠، وبطريقة غير شرعية بعرض المسألة الكورية على مجلس الأمن للمناقشة دون أن نكون حاضرين، ودبَّرت بالقوة اعتماد قرار يتناقض مع حكم الفقرة ٣ من المادة ٢٧، من ميثاق الأمم المتحدة. وأدى هذا إلى إساءة استخدام اسم الأمم المتحدة من جانب الولايات المتحدة، وتدخلها في الحرب الكورية، وحتى اليوم تحاول الولايات المتحدة أن تبرر وجود قواتها في كوريا الجنوبية.

ونحن لا يسعنا أن نظل مكتوفي الأيدي إزاء إساءة استخدام اسم الأمم المتحدة من جانب الولايات المتحدة لكي تستخدم قواتها المسلحة وتنفّذ استراتيجيتها العسكرية. ونرى أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يتخذ تدابير فعالة لتصحيح هذا النوع من أخطاء الماضي.

واعتمدت الجمعية العامة في دورتها الثلاثين المعقودة في عام ١٩٧٥ القرار ٣٣٩٠ باء، الذي يطالب بحل قيادة الأمم المتحدة في كوريا الجنوبية على أساس الاعتراف بالضرورة الملحة لاتخاذ تدابير حاسمة جديدة من أجل إنهاء التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية لكوريا بغية ضمان إحلال سلام دائم والتعجيل بعملية توحيدها بصورة مستقلة وسلمية على شبه الجزيرة الكورية.

وتمشيا مع هذا القرار، ما فتئنا نبذل جهودا متواصلة لإنهاء إساءة استخدام اسم الأمم المتحدة من جانب الولايات المتحدة، وفي نيسان/أبريل ١٩٩٤، قدمنا اقتراحا يرمي إلى عقد مفاوضات بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة بشأن استبدال نظام الهدنة القديم بترتيب للسلام، وفي شباط/فبراير ١٩٩٦، قدمنا مقترحا لإبرام اتفاق مؤقت بين البلدين إلى حين التوقيع على اتفاق سلام، وإنشاء آلية عسكرية مشتركة لتنفيذ هذا الاتفاق.

بيد أن الولايات المتحدة التي لم تستجب بصورة إيجابية لقرار الأمم المتحدة ومقترحاتنا المحبة للسلام، ما زالت تموه قيادة الولايات المتحدة في كوريا الجنوبية على أنها قيادة الأمم المتحدة، وذلك لخداع العالم وتشويه الحقيقة، وكأن العلاقات بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والدول الأعضاء في الأمم المتحدة هي علاقات حرب.

وهذه الحالة غير الطبيعية استمرت قرابة نصف قرن. ومع ذلك لم يتخذ مجلس الأمن أية تدابير لحسم الحالة. وهذا يوضح أن مجلس الأمن، بالرغم من تغيُّر الحالة الدولية، لا يزال خاضعا لنفوذ الولايات المتحدة وبعض الدول الكبرى الأخرى، مما يترك أثرا سلبيا يتمثل في التشكيك بمصداقيته.

ولا ينبغي للدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تشيح بوجهها عن الحالة الراهنة في مجلس الأمن، وإنما ينبغي لها أن تولي الاهتمام المناسب لتمكينه من الإسهام مساهمة هامة وفعالة في مجال السلم والأمن من خلال إضفاء الطابع الديمقراطي على أعماله وكفالة نزاهته.

السيد شين غوفانغ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): يود وفد الصين أن يتوجه بالشكر إلى رئيس مجلس الأمن، الممثل الدائم للمملكة المتحدة، السفير غرينستوك، على تقديمه هذا التقرير السنوي إلى الجمعية العامة. ويعكس التقرير على النحو الواجب أعمال المجلس أثناء السنة في الفترة من منتصف ١٩٩٧ إلى منتصف ١٩٩٨.

وتمر الحالة الدولية بتغيرات عميقة لدى نهاية القرن. لقد أصبح لدى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة فهم عام وتطلع مشترك يتمثلان في إقامة سلام دائم،

وتهيئة بيئة آمنة للتنمية وإنشاء نظام سياسي عالمي عادل ومستقر. ووفقا لميثاق الأمم المتحدة، فإن مجلس الأمن بصفته جهازا هاما من أجهزة الأمم المتحدة، يضطلع بمسؤولية صون السلم والأمن العالميين. وإذ يضطلع المجلس بتنفيذ واجباته، فإنه ينبغي له أن يستمع إلى وجهات نظر عدد كبير من الدول الأعضاء وذلك لكي تجسّد تدابيره فعلا وعلى أكمل وجه إرادة جميع الدول الأعضاء في المنظمة. وفي ضوء ذلك، يود وفد الصين أن يدلي بالملاحظات التالية بشأن عمل المجلس.

أولا، إن وظائف ودور مجلس الأمن كما حددهما الميثاق ينبغي تعزيزهما. فالممارسات التي جرت أثناء العام الماضي دللت على أنه لا بديل عن الدور الرائد الذي يضطلع به المجلس في صيانة السلم والأمن في العالم. ونرى أنه ينبغي للمجلس أن يتقيَّد تقيدا صارما بأحكام الميثاق وأن يتصرف في عمله وفقا لإرادة غالبية الدول الأعضاء. ولن يحافظ المجلس على سلطته إلا من خلال تصرفه على هذا النحو.

ثانيا، ينبغي للأمم المتحدة أن تعزز وتوسّع تعاونها مع المنظمات الإقليمية في الحفاظ على السلم والأمن العالميين. وكان تعاون الأمم المتحدة مثمرا مع المنظمات الإقليمية المختصة في أفريقيا وآسيا الوسطى إبّان العام المنصرم. وتؤيد الصين اضطلاع المنظمات الإقليمية بدور بناء بموجب الفصل الثامن من الميثاق، وتدعو منظومة الأمم المتحدة إلى تقديم دعم هام للمنظمات الإقليمية، مثل منظمة الوحدة الأفريقية، التي تحتاج إلى الأموال والخبرات التقنية اللازمة.

وفي الوقت نفسه، نرى أن أية عملية عسكرية يضطلع بها بإذن من المجلس ينبغي أن تنظم أنشطتها بدقة وفقا للأحكام ذات الصلة، وينبغي وضع معيار لآلية الوفاء بالتزاماتها تجاه المجلس، وأن ترفع تقارير إلى المجلس وأن تتبع التوجيهات السياسية الصادرة عن المجلس.

ثالثا، وأثناء العام المنصرم، شارك المجلس بصورة أكبر، وليس أقل، في النزاعات الداخلية لبعض الدول. ونرى أنه ينبغي للمجلس لدى التصدي لهذه المسائل العامة والمعقدة، أن يتقيَّد بدقة بمقاصد ومبادئ الميثاق، وأن يتصرف بناء على موافقة أو طلب البلدان المعنية وأن يبذل قصارى جهده من أجل المساعدة في حسم النزاع بالوسائل السلمية. فنحن لا نؤيد التدخل في الشؤون الداخلية لبلد من البلدان باسم التخفيف من الأزمات الإنسانية، أو استخدام التهديد العسكري أو التدخل باللجوء عمدا إلى الفصل السابع من الميثاق.

وفي هذا الصدد، فإننا أيضا نعارض وضع جميع مشاكل مناطق النزاع على جدول أعمال المجلس. فهذا لا يتماشى مع المبادئ التي توجه تقسيم العمل بين مختلف أجهزة الأمم المتحدة؛ ولا ييسر العمل الفعال لأجهزة الأمم المتحدة، وخاصة الجمعية العامة. وهذه الممارسة أيضا قد تُغرق في بعض الأحيان الموضوعات ذات الأولوية المعروضة على المجلس وتؤثر على فعالية عمل المجلس.

رابعا، فيما يتعلق بمسألة الجزاءات، فإننا نرى أن اللجوء المتعمد والمتكرر إلى فرض الجزاءات ليس من شأنه أن يساعد على حل الصراعات أو المنازعات. بل على النقيض من ذلك، لن يؤدي إلا إلى زيادة تعقيد الموضوع، ويتسبب في معاناة شعب البلد المفروضة عليه الجزاءات كما يتسبب في إحداث مصاعب اقتصادية أو خسائر لبلدان ثالثة يتعين عليها مراعاة نظام الجزاءات. وقد حدثت بالفعل حالات من هذا النوع. ونحن ندعو مرة أخرى إلى التنفيذ المبكر للمبادئ ذات الصلة التي حددتها الجمعية العامة في القرار ٢٤٢/٥١. ونتمسك بأنه عندما لا يكون هناك مفر من الجزاءات، فيجب أن تحدد بوضوح أهدافها ونطاقها ومدتها، وأن تولي العناية الكافية للشواغل الإنسانية. ونحن لا نحبذ الحالة الراهنة، حيث يمكن فرض العقوبات بسهولة مفرطة ويصعب رفعها.

خامسا، إن الأهمية التي يوليها المجلس للمسائل الأفريقية يجب أن تترجم إلى أعمال ملموسة. وقد ظلت المنازعات الأفريقية أغلب الوقت مدرجة في جدول أعمال المجلس في السنة الماضية. والقلاقل المستمرة زمنا طويلا في القارة الأفريقية قد تطورت من خلفية تاريخية بعيدة، وهي نتيجة لعوامل متعددة ومعقدة داخلية وخارجية. وقد ظلت الصين دائما ترى أن على المجلس أن ينظر بجدية في المطالب المشروعة للبلدان الأفريقية وأن يستجيب على نحو إيجابي لمناشداتها، وأنه ينبغي أن يقدم دعما وتنسيقا فعالين لجهود البلدان الأفريقية والمنظمات الإقليمية الرامية إلى حل مشاكل أفريقيا.

ويسرنا أن المجلس عقد خلال عامين متتاليين اجتماعات على مستوى وزراء الخارجية كانت مقصورة على مناقشة مشاكل أفريقيا. ويحدونا الأمل أيضا في أن مناقشات المجلس بشأن المسألة الأفريقية، والتي رفع

مستواها من حيث مستوى المشاركين، ستتعمق في دراسة المسائل الموضوعية، بغية إيجاد وسيلة فعالة للمساعدة على طمأنة الشواغل الحقيقية للبلدان الأفريقية بتعزيز الاستقرار والتنمية الدائمين في أفريقيا.

إن المجلس يتصرف بموجب الإرادة المشتركة للدول الأعضاء. وبغية تيسير حصول الدول الأعضاء عامة على المعلومات الشاملة عن أعمال المجلس، عمل المجلس بلا كلل خلال السنوات الأخيرة، استجابة لقرار الجمعية العامة ١٩٣/٥١، على تحسين أساليب عمله، بما في ذلك الطريقة التي يعد بها تقريره. وكما أشار رئيس المجلس في وقت سابق، فقد أدخلت بناء على التجربة الماضية تحسينات إضافية في الطريقة التي أعد بها التقرير السنوي الحالي عن أعمال المجلس. وعلى وجه الخصوص، يتضمن التقرير الآن التقييمات الشهرية لأعمال المجلس التي كتبها رؤساء المجلس المتعاقبون بعد التشاور مع بقية أعضاء المجلس. ويحدونا الأمل في أن تساعد هذه التدابير على زيادة تحسين شفافية وفعالية أعمال المجلس.

وتؤيد الصين استمرار الجهود الرامية إلى تحسين عمل المجلس حتى يتمكن المجلس من التعبير بشكل أفضل وأدق عن إرادة الدول الأعضاء، والاضطلاع على نحو أكثر فعالية بالمهام التي حددها الميثاق، وذلك بالاستفادة من التجارب والدروس الماضية والحكمة التي يتمتع بها الدول الأعضاء بوجه عام.

تنظيم العمل

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): فيما يتعلق بالبند ٢٠ من جدول الأعمال المعنون "تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة" طلبت إلى السيد خورخن بوخر، الممثل الدائم للدانمرك لدى الأمم المتحدة، أن ينسق المشاورات غير الرسمية بشأن مشاريع القرارات المقدمة في إطار ذلك البند من جدول الأعمال، وقد قبل ذلك مشكورا.

وأود أن أطلب إلى الوفود التي تعتزم تقديم مشاريع قرارات في إطار البند ٢٠ من جدول الأعمال أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن، لإتاحة الوقت الكافي لإجراء مفاوضات، إن لزم الأمر، بغية التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشاريع القرارات.

إعلانات

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): سيعقد مؤتمر الأمم المتحدة لإعلان التبرعات للأنشطة الإنمائية لعام ١٩٩٨ في صباح يومي الأربعاء، ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، والخميس ٥ تشرين الثاني/نوفمبر.

وسيجري الإعلان عن التبرعات لبرنامج مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين لعام ١٩٩٩ صباح يوم الجمعة، ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر.

وسيجري إعلان التبرعات لبرامج وكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وتشغيلهم، لعام ١٩٩٩ صباح يوم الخميس، ٣ كانون الأول/ديسمبر.

ويُرجى من الأعضاء الرجوع إلى اليومية للاطلاع على مزيد من التفاصيل في الإعلانات الخاصة بهذه الأنشطة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.